التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008

تحرير
د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل السابع

المؤشرات السكانية الفلسطينية

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

المؤشرات السكانية الفلسطينية

مقدمة

انقضت سنة 2008 وما زال العدو الصهيوني والمجتمع الدولي يفرضان على الفلسطينيين الخضوع لسياسة الأمر الواقع، والقبول بحلول جزئية مفروضة من قبل العدو الصهيوني، في الوقت الذي يعجز فيه النظام العربي والمجتمع الدولي وهيئات حقوق الإنسان، منذ إنشاء الكيان الصهيوني، عن تحقيق أدنى وأبسط الحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال وإقامة دولته على أرضه وترابه. الأمر الذي يهدف أساساً إلى التأثير سلباً على الوضع الديموغرافي في كل فلسطين، والذي يتجه لصالح الجانب الفلسطيني، بهدف جعل ما يسمى بـ"دولة إسرائيل" دولة يهودية. وهو ما يكشف الأساس العنصري الذي قام عليه الكيان الإسرائيلي منذ إنشائه. إن خطورة مفهوم "يهودية إسرائيل" تكمن في أنه قد يعني حرمان فلسطيني الأرض المحتلة سنة 1948 من حقوقهم، أو تهجيرهم من أرضهم. وإن تبني الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية لهذا الطرح يزيد من خطورته.

لم يكن وضع الفلسطينيين في الخارج والشتات بأحسن حالاً من وضع أشقائهم بالداخل، بل إن البعض منهم لاقى ويلاقي المزيد من العناء والمشقة؛ سواء بالتنقل أو في البحث عن عمل للعيش بكرامة، أو حتى لتحقيق الأمن الشخصي الذي ما زال مهدداً في بعض المناطق مثل العراق، الأمر الذي اضطر العديد من العائلات والأفراد إلى الهجرة للدول العربية أو الأجنبية التي فتحت أبوابها لبعض هذه الفئات من الفلسطينيين للتجنس.

أولاً: تعداد الفلسطينيين في العالم

تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المنقحة إلى أن عدد السكان الفلسطينيين في العالم يقدر بحوالي 10.6 مليون نسمة في نهاية سنة 2008، أكثر من نصفهم (51.9%) يعيشون في الشتات، والباقي في فلسطين التاريخية التي تضمّ الأراضي المحتلة في سنتي 1948 و1967.

يتوزع السكان الفلسطينيون المقيمون في فلسطين التاريخية إلى حوالي 1.22 مليون نسمة يقيمون في الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة 1948 "إسرائيل"، وحوالي 3.88 مليون نسمة يقيمون في الأراضي التي احتلت سنة 1967 أو ما يسميه البعض "الأراضي الفلسطينية"، والتي تضمّ قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها ذلك الجزء من محافظة القدس، والذي ضمّته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للأراضي الفلسطينية سنة 1967، ولا يشمل عدد السكان السوريين المقيمين في هضبة الجولان السورية المحتلة.

والجدول التالي يمثل تقديرات عدد السكان الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة في نهاية سنة 2008.

جدول 7/1: عدد السكان الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة في نهاية سنة 2008[1]

مكان الإقامة	عدد السكان (بالألف نسمة)	النسبة المئوية %
الضفة الغربية وقطاع غزة*	3,878	36.6
الأراضي المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"	1,215	11.5
الأردن	3,171	29.9
الدول العربية الأخرى	1,733	16.3
الدول الأجنبية	605	5.7
المجموع الكلي	**10,602**	**100**

* تشمل الأراضي التي احتلت سنة 1967 بما فيها محافظة القدس.

نسبة السكان الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة في نهاية سنة 2008

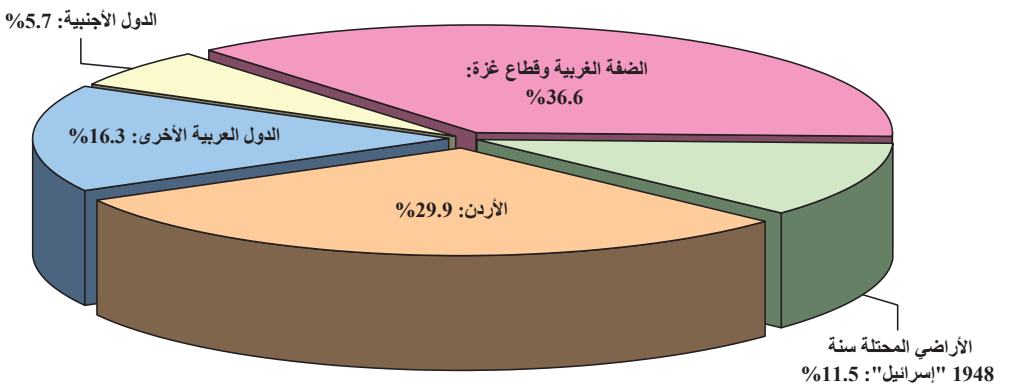

يتركز الفلسطينيون في الشتات في الدول العربية المجاورة وخاصة الأردن، إذ يقدر عدد الفلسطينيين في نهاية سنة 2008 فيه حوالي 3.17 مليون نسمة، ويشكلون حوالي 29.9% من السكان الفلسطينيين في العالم، وغالبيتهم العظمى تحمل الجنسية الأردنية. أما باقي الفلسطينيين المقيمين في الدول العربية الأخرى، فيقدر عددهم بحوالي 1.73 مليون نسمة، ويشكلون ما نسبته 16.3% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة؛ لبنان، وسورية، ومصر، ودول الخليج العربي. أما باقي الفلسطينيين في الدول الأجنبية فيقدر عددهم بحوالي 605 آلاف نسمة، ويشكلون ما نسبته 5.7% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية وكندا وبريطانيا وباقي دول الاتحاد الأوروبي.

ثانياً: الخصائص الديموغرافية للفلسطينيين:

1. الضفة الغربية وقطاع غزة:

يقدر عدد السكان في نهاية سنة 2008 في الضفة الغربية وقطاع غزة بحوالي 3.88 مليون نسمة، يتوزعون بواقع 2.42 مليون نسمة في الضفة الغربية أي ما نسبته 62.3%، و1.46 مليون نسمة في قطاع غزة أي ما نسبته 37.7%، في حين بلغت نسبة السكان في محافظة القدس 9.6% من إجمالي السكان في الضفة والقطاع أي نحو 372 ألف نسمة. وتشير البيانات المتوفرة في سنة 2006 إلى أن نسبة السكان اللاجئين (مسجلين وغير مسجلين) في الضفة والقطاع 44.8%[2]؛ وبما أن نسبة اللاجئين هي نسبة ثابتة، فإن العدد التقريبي لهؤلاء اللاجئين في نهاية سنة 2008 يُقدّر بـ 1.737 مليون من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في الضفة والقطاع؛ حيث تبلغ نسبة اللاجئين من مجمل سكان الضفة الغربية 30.9% أي نحو 747 ألف لاجئ، فيما تبلغ هذه النسبة في قطاع غزة 67.7% أي نحو 990 ألف لاجئ[3].

جدول 7/2: مقارنة بين مجموع السكان واللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة 2008

مكان الإقامة	السكان		اللاجئين	
	العدد (بالألف نسمة)	النسبة %	العدد (بالألف نسمة)	النسبة %
الضفة الغربية	2,416	62.3	747	30.9
قطاع غزة	1,462	37.7	990	67.7
الضفة والقطاع	3,878	100	1,737	44.8

يظهر التوزيع العمري للفلسطينيين أن الهرم السكاني هرم ذو قاعدة عريضة ورأس مدبب، وبالتالي سيكون الفلسطينيون ولسنوات قادمة تحت تأثير الزيادة الطبيعية المرتفعة نوعاً ما، وذلك على الرغم أن هناك انخفاضاً في معدلات الزيادة الطبيعية، وانخفاضاً في معدلات الخصوبة خلال السنوات الأخيرة. حيث شكل السكان دون سن الـ 15، حسب إحصائيات سنة 2007، ما مجموعه 1.71 مليون أي ما نسبته 44.1% من إجمالي السكان، وشكل السكان في سن العمل 15-64 ما مجموعه 2.05 مليون أي ما نسبته 52.9%، وشكل كبار السن ما مجموعه 116 ألف أي ما نسبته 3% فقط. ولم يختلف هذا التوزيع بشكل ملحوظ عن سنة 2006، حيث شكل السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً حوالي 45.7%، الأمر الذي يبقي معدلات الإعالة العمرية مرتفعة نسبياً[4].

أما من ناحية التركيب العمري للسكان حسب المنطقة، فتشير النتائج النهائية للتعداد إلى أن المجتمع الفلسطيني المقيم في الضفة الغربية ما زال فتياً. وبالمقارنة مع تعداد سنة 1997 يلاحظ أن السنوات العشرة الماضية شهدت انخفاضاً في نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0-14؛ حيث انخفضت نسبتهم من 45.1% سنة 1997 لتصل إلى 41.3% سنة 2007 بنسبة انخفاض

قدرها 3.8% خلال الفترة ما بين التعدادين. بالمقابل شهدت نسبة السكان في سن العمل الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15-64 عاماً ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة، حيث ارتفعت نسبتهم من 51.1% سنة 1997 لتصل إلى 55.3% من مجمل السكان أي بنسبة ارتفاع قدرها 4.2% ما بين التعدادين. هذا يعني أنه وعلى الرغم من أن المجتمع الفلسطيني ما زال فتياً مقارنة مع المجتمعات الأخرى إلا أن نسبة صغار السن والشباب تنخفض مع الزمن، وذلك بسبب انخفاض معدلات الخصوبة، حيث بلغ معدل الخصوبة الكلي سنة 2007 في الضفة الغربية 4.6 مولوداً، في حين كانت قد بلغت 5.6 مولوداً سنة 1997.

أما باقي السكان أي الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر فقد بلغت نسبتهم 3.4% في الضفة الغربية سنة 2007، بينما كانت نسبتهم 3.8% سنة 1997، حيث يلاحظ أن نسبة كبار السن قد انخفضت بنسبة طفيفة، وذلك على عكس التوقعات الديموغرافية التي تدل على أنه كلما انخفضت الخصوبة تزداد نسبة كبار السن، هذا يعني أن مرحلة التحول الديموغرافي التي انعكست في زيادة نسبة السكان في الفئة العمرية (15-64) عاماً لم تنعكس على كبار السن بعد[5].

أما في قطاع غزة فتشير تقديرات سنة 2007 إلى أن المجتمع الفلسطيني المقيم ما زال فتياً وبدرجة أكبر عمّا هو في الضفة الغربية، حيث بلغت نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 0-14 عاماً في قطاع غزة حوالي 48.3% من مجمل سكان القطاع، كما بلغت نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15-64 عاماً حوالي 49% من مجمل سكان قطاع غزة، أما باقي السكان، أي الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر فقد بلغت نسبتهم في قطاع غزة 2.7% من مجمل السكان في قطاع غزة.

نسبة السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الفئة العمرية 2007

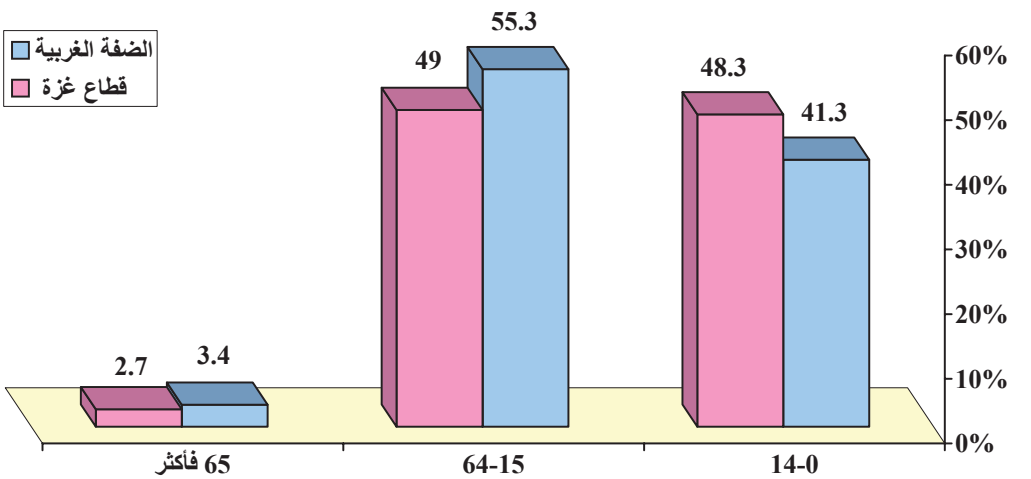

وبالمقارنة مع تعداد سنة 1997 يلاحظ أن السنوات العشرة الماضية شهدت في قطاع غزة انخفاضاً في نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 0-14 عاماً، حيث انخفضت نسبتهم من 50.2% سنة 1997 لتصل إلى 48.3% سنة 2007 بنسبة انخفاض قدرها 3.8% خلال الفترة ما بين التعدادين. بالمقابل شهدت نسبة السكان في سن العمل الذين تتراوح أعمارهم 15-64 عاماً ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة، حيث ارتفعت نسبتهم من 46.9% سنة 1997 لتصل إلى 49% من مجمل السكان، أي نسبة ارتفاع قدرها 4.5% ما بين التعدادين. هذا يعني أنه وعلى الرغم من أن المجتمع الفلسطيني ما زال فتياً مقارنة مع المجتمعات الأخرى إلا أن نسبة صغار السن والشباب تنخفض مع الزمن، وذلك بسبب انخفاض معدلات الخصوبة[6].

وتشير البيانات إلى أن معدل الخصوبة الكلي لسنة 2006 في الضفة الغربية وقطاع غزة انخفض إلى نحو 4.6 مولوداً مقارنة مع 4.9 مولوداً لسنة 1999، بواقع 4.2 مولوداً في الضفة الغربية و5.4 مولوداً في قطاع غزة. وعلى الرغم من انخفاض معدل الخصوبة إلا أن معدل الزيادة الطبيعية للسكان في الضفة والقطاع ما زال مرتفعاً حيث بلغ 3% لسنة 2007.

تشير البيانات إلى أن هناك انخفاضاً في متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 5.8 فرداً سنة 2007 مقارنة مع 6.4 فرداً سنة 1997. من جانب آخر انخفض متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية إلى 5.5 فرداً سنة 2007 مقارنة مع 6.1 فرداً سنة 1997، أما في قطاع غزة فقد انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 6.5 فرداً في سنة 2007 مقارنة مع 6.9 فرداً سنة 1997.

انخفض معدل المواليد الخام في الضفة الغربية وقطاع غزة من 42.7 مولوداً لكل ألف من السكان سنة 1997 إلى 33.6 مولوداً سنة 2007، وهذا عائد إلى انخفاض معدل الخصوبة على مستوى الضفة والقطاع، أما على مستوى المنطقة فيلاحظ أن هناك تبايناً في معدل المواليد الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة؛ حيث انخفض معدل المواليد الخام في الضفة الغربية من 41.2 مولوداً سنة 1997 إلى 31 مولوداً سنة 2007، بينما في قطاع غزة فقد انخفض معدل المواليد الخام من 45.4 مولوداً سنة 1997 إلى 38 مولوداً سنة 2007.

انخفض معدل الوفيات الخام في الضفة الغربية وقطاع غزة من 4.9 حالة وفاة لكل ألف من السكان سنة 1997 إلى 4.1 حالة وفاة لكل ألف من السكان سنة 2007. أما على مستوى المنطقة فيلاحظ أن هناك فارق ضئيل في معدل الوفيات الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث انخفض معدل الوفيات الخام من 5.1 حالة وفاة في سنة 1997 في الضفة الغربية إلى 4.1 حالة وفاة في سنة 2007، أما في قطاع غزة فقد انخفض معدل الوفيات الخام من 4.7 حالة وفاة في سنة 1997 إلى 4 حالة وفاة سنة 2007[7].

شهدت نسبة الجنس في الضفة الغربية تغيراً طفيفاً ما بين التعدادين 1997-2007 إذ انخفضت بشكل طفيف جداً من 103.2 إلى 103.1 ذكراً لكل مائة أنثى، كما شهدت نسبة الجنس في قطاع غزة انخفاضاً طفيفاً ما بين التعدادين 1997-2007، إذ انخفضت من 103.1 إلى 103 ذكور لكل مائة أنثى[8].

النتائج النهائية لعدد السكان تبين أن عدد الأسر في الضفة الغربية سنة 2007 هو 427,097 أسرة، وبهذا فقد بلغ متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية 5.5 فرداً. في حين أشارت النتائج إلى أن عدد الأسر في الضفة الغربية سنة 1997 قد بلغ 307,624 أسرة، ويلاحظ أن متوسط حجم الأسرة قد انخفض بين التعدادين من 6.1 فرداً سنة 1997 ليصبح 5.5 فرداً سنة 2007، الأمر الذي يدل على انخفاض الخصوبة من جانب، وإلى التوجه نحو الأسر النووية على حساب الأسر الممتدة من جانب آخر.

وأشارت النتائج إلى أن نسبة الأسر الفلسطينية الخاصة النووية لسنة 2007 في الضفة الغربية بلغت 83.2% فيما كانت هذه النسبة لسنة 1997 في الضفة الغربية 74%. بينما انخفضت نسبة الأسر الفلسطينية الخاصة الممتدة من 21.7% سنة 1997 لتصبح 12.4% سنة 2007 في الضفة الغربية، وهذا يؤكد الاتجاه السائد لزيادة نسبة الأسر النووية على حساب الأسر الممتدة. بينما هناك زيادة طفيفة في نسبة الأسر الفلسطينية الخاصة المكونة من فرد واحد، حيث ازدادت من 3.8% سنة 1997 لتصبح 4.2% سنة 2007. أما بالنسبة لباقي الأسر فهي أسر مركبة ولا تحتل سوى نسبة قليلة، حيث بلغت 0.2% لسنة 2007 بينما كانت 0.6% لسنة 1997.

تظهر نتائج التعداد الأولية أن عدد الأسر في قطاع غزة سنة 2007 يقدر بـ 219,220 أسرة، وبهذا فقد بلغ متوسط حجم الأسرة في قطاع غزة 6.5 فرداً. كما يقدر عدد الأسر النووية الفلسطينية في قطاع غزة بـ 160,111 أسرة تشكل ما نسبته 73% من مجموع الأسر الفلسطينية في قطاع غزة، فيما كانت هذه النسبة لسنة 1997 في القطاع 71.8%. بينما انخفضت نسبة الأسر الفلسطينية الخاصة الممتدة من 25.3% سنة 1997 لتصبح 24.5% سنة 2007 في قطاع غزة. وهذا يؤكد الاتجاه السائد لزيادة نسبة الأسر النووية على حساب الأسر الممتدة. بينما هناك انخفاض طفيف في نسبة الأسر الفلسطينية الخاصة المكونة من فرد واحد، حيث انخفضت من 2.6% سنة 1997 لتصبح 2.4% سنة 2007. أما بالنسبة لباقي الأسر فهي أسر مركبة ولا تحتل سوى نسبة قليلة، حيث بلغت 0.1% لسنة 2007 بينما كانت 0.3% سنة 1997[9].

أما بخصوص الالتحاق بالتعليم في الضفة الغربية، فعند مقارنة نسبة الملتحقين ما بين التعدادين نجد أن نسبة الملتحقين (5 سنوات فأكثر) قد ارتفعت من 37.7% سنة 1997 لتصل إلى 42.7% سنة 2007 من مجمل السكان الفلسطينيين الذين تتراوح أعمارهم 5 سنوات فأكثر[10]. أما في قطاع غزة

فقد ارتفعت نسبة الملتحقين من 43.1% سنة 1997 لتصبح 48.5% من مجمل سكان القطاع الذين تتراوح أعمارهم 5 سنوات فأكثر.

وحول انتشار الأمية في الضفة الغربية فقد أشارت النتائج إلى أن نسبة الأمية قد انخفضت من 11.8% سنة 1997، لتصبح 5.8% سنة 2007، أما في قطاع غزة فقد أشارت النتائج إلى أن نسبة الأمية بين السكان، 10 سنوات فأكثر، قد انخفضت من 11.3% سنة 1997 لتصبح 5.5% سنة 2007[11].

نسبة الالتحاق بالتعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة لسنتي 1997 و2007

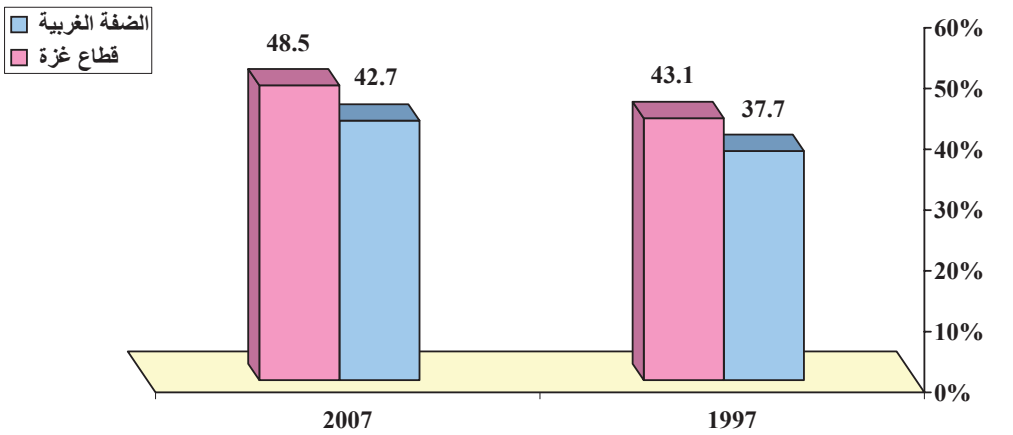

نسبة الأمية في الضفة الغربية وقطاع غزة لسنتي 1997 و2007

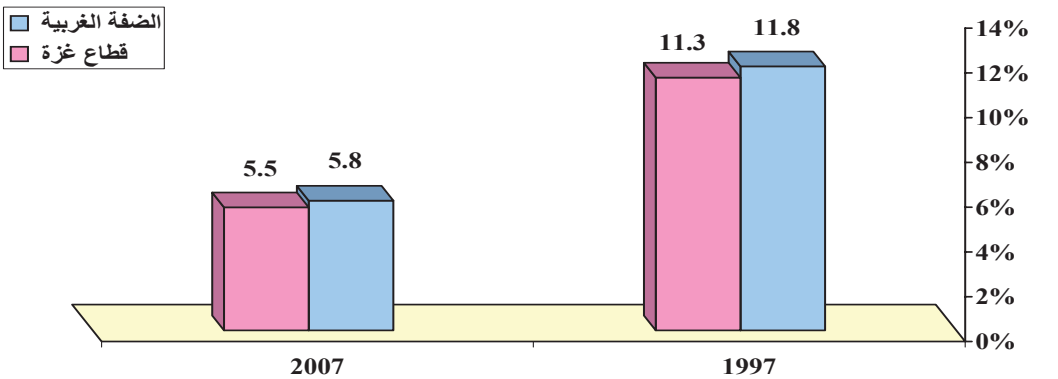

عند مقارنة الحالة الزواجية للأفراد ما بين التعدادين تبين أن نسبة المتزوجين كانت سنة 1997 في الضفة الغربية 56.5% لتصبح 51.5% سنة 2007، وحسب الجنس فقد كانت نسبة المتزوجين سنة 1997 من الذكور 52.5% لتصبح 50.3% سنة 2007، أما بالنسبة للإناث فقد كانت 55.2% سنة 1997 لتصبح 52.7% سنة 2007، بمعنى نقص معدلات الزواج في الضفة الغربية، والذي قد يكون ناتجاً عن الإجراءات الإسرائيلية خلال انتفاضة الأقصى والأسباب الاقتصادية المرافقة. أما من ناحية معدلات الطلاق فلم تتغير ما بين التعدادين حيث بلغت 0.6% في التعدادين.

أما في قطاع غزة فأظهرت النتائج أن نسبة المتزوجين كانت 53.8% سنة 1997 لتصبح 49.6% سنة 2007، وحسب الجنس فقد كانت نسبة المتزوجين من الذكور 54.1% سنة 1997 لتصبح 48.7% سنة 2007، أما بالنسبة للإناث فقد كانت 57.2% سنة 1997 لتصبح 50.5% سنة 2007، بينما انخفضت معدلات الطلاق من 0.8% سنة 1997 لتصبح 0.6% سنة 2007.

أما فيما يتعلق بمتوسط عدد الأفراد في الغرفة ما بين التعداديين في الضفة الغربية، فيلاحظ أنه قد انخفض من 1.9 فرداً/ غرفة سنة 1997 ليصل إلى 1.55 فرداً/ غرفة سنة 2007، وهذا يدل على زيادة حصة الفرد من الغرف. أما في قطاع غزة، فقط انخفض متوسط عدد الأفراد في الغرفة من 2.1 فرداً/ غرفة سنة 1997 إلى 2 فرداً/ غرفة سنة 2007، وهذا يدل على زيادة حصة الفرد من الغرف. وتعود هذه الزيادة إلى نقص متوسط عدد الأفراد في الأسرة، كما سبقت الإشارة، وإلى زيادة متوسط عدد الغرف في المسكن.

وعند مقارنة أنماط المساكن المأهولة وأنواعها ما بين التعداديين، يلاحظ أن نسبة الشقق قد ازدادت من 44.5% سنة 1997 إلى 53.3% سنة 2007 في الضفة الغربية، ومن 46.5% سنة 1997 إلى 51.2% سنة 2007 في قطاع غزة؛ على عكس نمط البيت التقليدي (الدار) التي انخفضت نسبتها من 52.2% سنة 1997 إلى 43.2% سنة 2007 في الضفة الغربية، ومن 51.6% سنة 1997 إلى 47.4% سنة 2007 في قطاع غزة، وهذا ينسجم مع التوجهات الحضرية والتركيب الأسري نحو الأسرة النووية. ولوحظ ارتفاع بسيط لنسبة الفلل في الضفة الغربية، حيث ازدادت من 0.9% سنة 1997 إلى 1.7% سنة 2007، بينما لوحظ انخفاض بسيط لنسبة الفلل في قطاع غزة، حيث انخفضت من 0.6% سنة 1997 إلى 0.5% سنة 2007[12].

أما من ناحية الشبكات العامة في الضفة الغربية، فعند مقارنة توفر هذه الشبكات للمساكن المأهولة فقد تبين أن نسبة المساكن المتصلة بشبكة الكهرباء العامة، قد ازدادت من 94.1% سنة 1997 لتصل إلى 98.4% سنة 2007، وارتفعت أيضاً نسبة اتصال المساكن المأهولة بشبكة الصرف الصحي العامة من 24.4% سنة 1997 لتصل إلى 35.8% سنة 2007، بينما لم يكن هناك تغيير كبير في نسبة الاتصال بالشبكة العامة للمياه، حيث ارتفعت من 79.1% سنة 1997 إلى 81.4% سنة 2007[13].

أما من ناحية الزواج والطلاق في الضفة والقطاع فتشير الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد عقود الزواج قد ازداد من 23,492 عقداً خلال سنة 1997 ليصبح 32,685 عقداً خلال سنة 2007، إضافة إلى أن معدلات الزواج الخام قد ارتفعت من 8.4 عقداً لكل ألف من السكان سنة 1997 لتصل إلى 8.7 عقداً لكل ألف من السكان سنة 2007، مع العلم أيضاً أن عقود الزواج خلال سنوات الانتفاضة قد انخفضت بصورة ملحوظة، وقد بلغ أدنى حد لها سنة 2002، إذ كانت 22,611 عقداً فقط.

أما عدد حالات الطلاق فقد بلغت 3,449 حالة سنة 1997 لتصل إلى 4,043 حالة سنة 2007، بينما كانت 4,211 حالة سنة 2005. كما بلغت معدلات الطلاق الخام حوالي 1.2 حالة لكل ألف من السكان سنة 1997، وانخفضت إلى حالة واحدة فقط لكل ألف من السكان سنة 2007[14].

والجدولان التاليان يلخصان أهم المؤشرات السكانية، حسب المحافظات في الضفة والقطاع مع بعض المقارنات لما بين التعدادين 1997-2007.

جدول 7/3: عدد السكان والأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007[15]

المنطقة	عدد السكان			الأسر	متوسط حجم الأسرة
	ذكور	إناث	كلا الجنسين		
الضفة الغربية	1,193,244	1,157,339	2,350,583	427,097	5.5
قطاع غزة	718,711	697,832	1,416,543	219,220	6.5
الضفة والقطاع	**1,911,955**	**1,855,171**	**3,767,126**	**646,317**	**5.8**

عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007

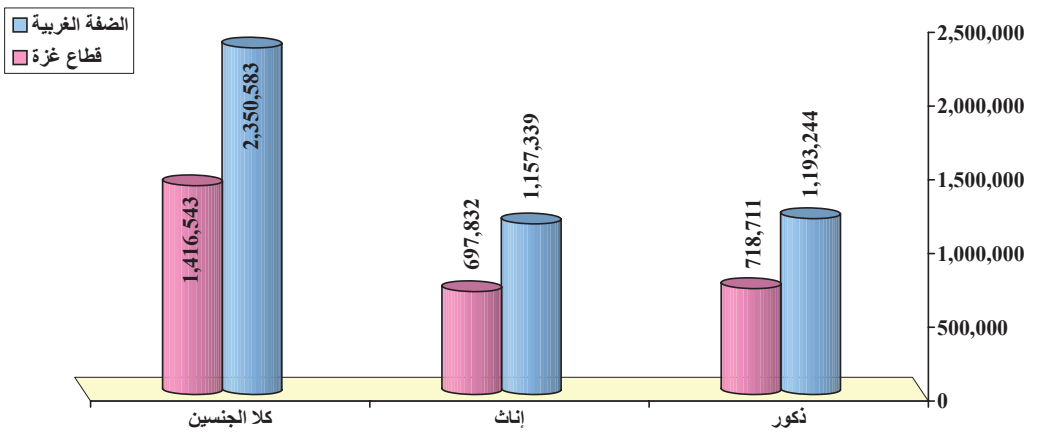

جدول 7/4: عدد السكان ومتوسط حجم الأسرة ونسبة الجنس حسب المحافظة لسنتي 1997 و2007[16]

المحافظة	عدد السكان		متوسط حجم الأسرة		نسبة الجنس	
	1997	2007	1997	2007	1997	2007
الضفة الغربية	**1,873,476**	**2,350,583**	**6.1**	**5.5**	**103.2**	**103.1**
جنين	203,026	256,619	5.9	5.4	103.8	103.2
طوباس	36,609	50,261	6.1	5.6	103.1	103.3
طولكرم	134,110	157,988	5.8	5.3	102.2	102.1
قلقيلية	72,007	91,217	6.1	5.5	105.7	105.2
سلفيت	48,538	59,570	6	5.4	103.6	103.3
نابلس	261,340	320,830	5.9	5.4	103.3	102.3
رام الله والبيرة	213,582	279,730	5.9	5.3	100.4	101.4
القدس	*328,601	363,649	5.4	5.2	102.1	103.5
أريحا والأغوار	32,713	42,320	6	5.6	101.7	100.3
بيت لحم	137,286	176,235	5.8	5.4	104.8	103.8
الخليل	405,664	552,164	6.7	6.1	104.9	104.1
قطاع غزة	**1,022,207**	**1,416,543**	**6.9**	**6.5**	**103.1**	**103**
شمال غزة	183,373	270,246	7.2	6.7	103.7	103.7
غزة	367,388	496,411	6.9	6.5	103.6	103.5
دير البلح	147,877	205,535	6.9	6.4	102.4	101.6
خان يونس	200,704	270,979	6.9	6.3	102.5	103.1
رفح	122,865	173,372	6.9	6.5	102	101.8
الضفة والقطاع	**2,895,683**	**3,767,126**	**6.4**	**5.8**	**103.2**	**103.1**

ملاحظة: يشمل السكان الذين تمّ عدّهم فعلاً خلال الفترة 1-2007/12/16 وتقديرات عدد السكان الذين لم يتمّ عدّهم على ضوء نتائج الدراسة البعدية.

* العدد في ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته "إسرائيل" عنوة سنة 1967 مبني على تقديرات عدد السكان وليس العدد الفعلي.

عدد السكان حسب المحافظة 2007

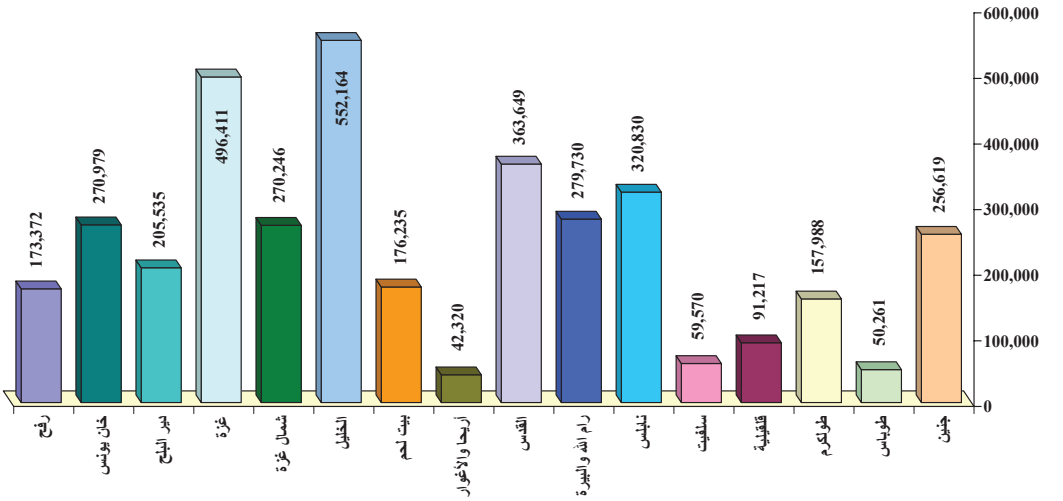

تشير نتائج تعداد سنة 2007 إلى أن متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ حوالي 5.8، موزعة إلى 5.5 في الضفة الغربية و6.5 في قطاع غزة. بينما بلغ متوسط حجم الأسرة في الضفة والقطاع حوالي 6.4 فرداً سنة 1997، لذلك فإنه على الرغم من انخفاض معدلات الخصوبة إلا أن معدلات التكوين الأسري بقيت مرتفعة نسبياً، وضمن توقعات عدد الأسر بسبب انخفاض متوسط عدد الأفراد في الأسرة.

أما حسب المحافظات فيتوزع السكان في 16 محافظة، منها خمس محافظات في قطاع غزة، و11 محافظة في الضفة الغربية، حيث تعدّ محافظة الخليل أكبر المحافظات من ناحية عدد السكان، إذ يقدر سكانها في نهاية سنة 2007 بحوالي 552 ألف نسمة، يليها محافظة غزة، والتي يقدر عدد سكانها بحوالي 496 ألف نسمة، وتأتي في المرتبة الثالثة محافظة القدس، إذ يقدر عدد سكانها بحوالي 364 ألف نسمة في السنة نفسها.

أما أقل المحافظات من حيث عدد السكان فهي محافظات أريحا وطوباس وسلفيت، إذ يقدر عدد سكانها بحوالي 42 ألف نسمة و50 ألف نسمة، و60 ألف نسمة على التوالي.

أما من ناحية متوسط حجم الأسرة فإن الملاحظ أن جميع محافظات قطاع غزة إضافة لمحافظة الخليل (جنوب الضفة الغربية) تشكل أعلى متوسط لحجم الأسرة فيها، والذي يصل إلى 6.5 فرداً تقريباً.

2. فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل":

بلغ عدد الفلسطينيين المقدر في نهاية سنة 2008 في "إسرائيل" حوالي 1.22 مليون فلسطيني، وتظهر البيانات المتوفرة حول الفلسطينيين المقيمين في "إسرائيل" لسنة 2008 أنه مجتمع فتي، إذ بلغت نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً من العمر حوالي 40%، في حين بلغت نسبة الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 3.1%. كما أن نسبة الجنس لسنة 2008 بلغت 103.6 ذكراً لكل مائة أنثى. هذه البيانات لا تشمل عدد السكان العرب في هضبة الجولان السورية، كما لا تشمل عدد السكان في منطقة جي واحد J1 من محافظة القدس، إضافة إلى العرب اللبنانيين الذين انتقلوا للإقامة المؤقتة في "إسرائيل"، حيث إن "إسرائيل" تحصي جميع هذه الفئات ضمن سكانها، وضمن العرب ككل[17].

بلغ معدل الخصوبة الكلي للفلسطينيين في "إسرائيل" 3.62 مولوداً لكل امرأة وذلك لسنة 2007، ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً نسبياً قياساً بمعدلات الخصوبة في "إسرائيل". وبلغ معدل المواليد الخام لسنة 2007 حوالي 27.3 مولوداً لكل ألف من السكان، بينما بلغ معدل الوفاة الخام 2.8 حالة وفاة لكل ألف من السكان. كما أشارت البيانات إلى أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية بلغ خمسة أفراد خلال سنة 2007. أما معدل وفيات الرضع للعام نفسه كان 7.2 لكل ألف من المواليد الأحياء،

علماً أنها كانت سنة 2005 حوالي ثماني حالات وفاة لكل ألف مولود حي. وبلغت نسبة الأمية بين الفلسطينيين من 15 عاماً فأكثر 6.1%. كما شكلت الأسر الفلسطينية في "إسرائيل"، التي تعيش في مساكن ذات كثافة سكنية تتراوح ما بين فردين فأكثر، ما نسبته 26.2%[18].

3. الأردن:

يقدر عدد السكان الفلسطينيين في الأردن نهاية سنة 2008 بحوالي 3.17 مليون نسمة، وذلك بناء على تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وتظهر البيانات المتوفرة حول الفلسطينيين المقيمين في الأردن سنة 2007 بأنهم يشكلون مجتمعاً فتياً نوعاً ما، إذ بلغت نسبة الأفراد دون سن الـ 15 من العمر 35.9%، وبلغ معدل الخصوبة الكلي للفلسطينيين في الأردن 3.3 مولوداً لكل امرأة سنة 2007.

وعند مقارنة ذلك مع سنة 2000، نجد أن نسبة السكان دون سن الـ 15 من العمر قد انخفضت من 41.7% من مجموع السكان الفلسطينيين لتصبح 35.9% سنة 2007، بينما انخفض معدل الخصوبة الكلي للفلسطينيين في الأردن من 4.6 مولوداً لكل امرأة سنة 2000، ليصبح 3.3 مولوداً لكل امرأة سنة 2007. وهذا يدل بوضوح على الاتجاه العام نحو انخفاض الخصوبة ومعدلات النمو السكاني الفلسطيني أسوة بباقي الشعوب. كما بلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية 5.1 فرداً سنة 2007[19].

وحسب إحصاءات وكالة الأمم المتحدة لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) فإن هناك مليون و951,490 لاجئاً فلسطينياً، وذلك حتى تاريخ 2008/12/31، مقارنة مع مليون و903,490 لاجئاً فلسطينياً مسجلين لديها مقيمين في الأردن في التاريخ نفسه سنة 2007. الأمر الذي يعني أن معدل النمو السكاني للاجئين المسجلين فقط يقدر بحوالي 2.5% سنوياً، ويشكلون 387,992 عائلة منتصف سنة 2008، ويعيش حوالي 17.3% منهم في المخيمات[20].

مع ملاحظة أن هناك عدداً كبيراً من الفلسطينيين في الأردن غير مسجلين كلاجئين لأسباب مختلفة، حيث إن 13% من سكان المخيمات في الأردن غير مسجلين لدى وكالة الغوث، وإن حوالي 95% من الفلسطينيين المقيمين في الأردن يحملون الجنسية الأردنية.

4. سورية:

يبلغ عدد السكان الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا كلاجئين بتاريخ 2008/12/31 والمقيمين في سورية 461,897 نسمة، مقارنة بحوالي 451,467 نسمة في التاريخ نفسه من سنة 2007، أي بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 2.3%، يشكلون 111,419 عائلة منتصف سنة 2008، ويعيش حوالي 27.1% منهم في المخيمات، مع ملاحظة أن عدد اللاجئين المذكور أعلاه لا يشمل الفلسطينيين الذين هُجِّروا إلى سورية سنتي 1967 و1970، لأن معظمهم غير مسجلين في قيود الوكالة[21].

كما أن نسبة الجنس للفلسطينيين في سورية بلغت 100.4 ذكراً لكل مائة أنثى. ويتركز الوجود الفلسطيني في محافظة دمشق؛ حيث يشكل الفلسطينيون المسجلون فيها 67% من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سورية.

وتشير البيانات إلى أن نسبة السكان الفلسطينيين دون سن الـ 15 من العمر في سنة 2007 قد بلغت 33.1% من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين في سورية، وأن 4.3% من السكان تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر.

ويتوزع السكان الفلسطينيون في سن 15 عاماً فأكثر في سورية سنة 2007 حسب الحالة الزواجية بنسبة 48.3% من الذكور ضمن تصنيف لم يتزوج، في حين بلغت 40.8% للإناث. ويلاحظ أن أعلى نسبة للذين لم يتزوجوا هي في الفئة العمرية (15-19) عاماً حيث بلغت 100% للذكور و92.7% للإناث، كما يلاحظ ارتفاع نسبة الأرامل الفلسطينيات الإناث في سورية حيث بلغت 4.2% مقارنة مع 0.5% أرمل من الذكور.

بلغ معدل الخصوبة الكلية للنساء الفلسطينيات في سورية 3.64 مولوداً لكل امرأة سنة 2007، بينما كانت 3.5 مولوداً لكل امرأة سنة 2001. أما معدل المواليد الخام فبلغ 29.3 مولوداً لكل ألف من السكان الفلسطينيين. كما تشير هذه المصادر إلى أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في سورية تقدر بحوالي 4.9 فرداً[22].

5. لبنان:

يبلغ عدد السكان الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا كلاجئين بتاريخ 2008/12/31 والمقيمين في لبنان 422,188 نسمة، يشكلون 110,026 عائلة منتصف سنة 2008، ويعيش حوالي 52.8% منهم في المخيمات. أما متوسط حجم الأسرة المعيشية للفلسطينيين في لبنان فقد بلغ حوالي 3.8 فرداً لسنة 2008[23].

وقد بلغ معدل الخصوبة الكلي ثلاثة مواليد لكل امرأة سنة 2007، مقارنة مع 3.5 مولوداً لكل امرأة سنة 1999. كما أن نسبة الجنس للفلسطينيين في لبنان قد بلغت 98.4 ذكراً لكل مائة أنثى سنة 2007، وأن نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً تساوي 32.9%، بينما بلغت نسبة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم 65 عاماً فأكثر 5.4%، وهي نسبة عالية من كبار السن مقارنة بباقي الفلسطينيين في المناطق الأخرى، وبلغ معدل المواليد الخام 21.8 مولوداً لكل ألف من السكان سنة 2007.

وبشكل عام فإن التركيب العمري للسكان الفلسطينيين في لبنان يشير إلى أنه مجتمع فتي، شأنه في ذلك كباقي المجتمعات الفلسطينية الأخرى في الشتات (الأردن وسورية والعراق).

بلغت نسبة السكان الفلسطينيين في لبنان (15 عاماً فأكثر)، والذين لم يتزوجوا 44.1% بواقع 47.9% للذكور و40.5% للإناث، وبلغت نسبة المتزوجين 48.7% بواقع 49.6% للذكور و47.9% للإناث، وبلغت نسبة المطلقين 1.4% بواقع 0.8% للذكور و2% للإناث، وبلغت نسبة الأرامل بين الفلسطينيين المقيمين في لبنان حوالي 5.7% بواقع 1.7% للذكور و9.6% للإناث وذلك لسنة 2006.

وعند دراسة معدلات الخصوبة التفصيلية لسنة 2007 حسب أعمار النساء نجد أن معدلات الخصوبة التفصيلية حسب العمر تصل إلى ذروتها في الفئة العمرية (30-34)، حيث بلغ المعدل 158 مولوداً لكل ألف امرأة في تلك الفئة العمرية.

أما توزيع النساء في الفئة العمرية (15-49) عاماً حسب الحالة التعليمية لسنة 2007 نجد أن أقل من 4.5% من النساء هن غير متعلمات، في حين 76.5% منهن حاصلات على التعليم الابتدائي أو الإعدادي، و19.1% حاصلات على شهادة الثانوي فأعلى. وتشير بيانات سنة 2007 إلى أن 0.5% من الأسر يتراوح عدد أفرادها ما بين 6-7 أفراد[24].

أما بخصوص أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان فأشار كتاب "أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان"، الصادر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات إلى أوضاعهم الديموغرافية والقانونية والتعليمية والاجتماعية، وخلص الكتاب إلى أن الفلسطينيين في لبنان يعانون من الحرمان من عدة حقوق مدنية، ومن حق العمل في الكثير من المهن، ومن حق التملك. إضافة إلى أن البيئة السياسية والقانونية اللبنانية بيئة طاردة للفلسطينيين بحجة منع توطينهم، والحقيقة أن الفلسطينيين لا يرغبون في التوطين إنما يريدون معاملة إنسانية عادلة، لأن الاحتجاج بأن الإبقاء على معاناة الفلسطينيين وحرمانهم من حقوق الحياة الكريمة يعين على استمرار اهتمامهم بقضيتهم، حجة غير مستندة إلى أي أسس صحيحة، إذ إن المعاناة تدفع بهم للهجرة إلى الدول الغربية، وابتعادهم عن مركز الاهتمام بقضيتهم.

6. العراق:

تعرض الفلسطينيون في العراق بعد الاحتلال الأمريكي إلى عمليات تهديد وقتل وخطف وتشريد قسري من قبل بعض الميليشيات، مما أدى إلى هروب العديد من الأسر من بيوتهم إلى مناطق مختلفة، سواء داخل العراق أو خارجه، أو داخل مخيمات مؤقتة على الحدود العراقية مع الدول المجاورة. إن وضع الفلسطينيين في العراق لا يماثله وضع للفلسطينيين في أي بلد آخر، ولا تتوفر معلومات ولا بيانات إحصائية من مصادر رسمية أو غير رسمية يمكن الاعتماد عليها، وفي الوقت نفسه هناك فرق بين عدد الفلسطينيين وعدد اللاجئين منهم. بالتالي، فإنه يصعب الحديث عن مؤشرات مقبولة عن أعدادهم وتوزيعهم الجغرافي، وخصائصهم السكانية والاجتماعية.

وحسب مصادر جهاز الإحصاء الفلسطيني فقد بلغ عدد الفلسطينيين في العراق سنة 1989 حوالي 35 ألف شخص، وتشير بيانات السكان الفلسطينيين في العراق للعام نفسه إلى أن نسبة السكان الفلسطينيين دون الـ 15 من العمر بلغت 39.7% من إجمالي السكان الفلسطينيين في العراق، تتوزع بواقع 37.8% للذكور و41.6% للإناث، في حين كانت نسبة السكان الذين تتروح أعمارهم 65 عاماً فأكثر 3.4%، تتوزع بواقع 3.2% للذكور و3.7% للإناث. وبلغ معدل الخصوبة الكلية للفلسطينيين في العراق 5.3 مولوداً لكل امرأة، حيث كان أعلى معدل للخصوبة في الفئة العمرية (30-34) قد بلغ 346.8 لكل ألف امرأة[25].

وحسب إحصائيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فقد بلغ عدد اللاجئين في العراق سنة 2003، بعيد الاحتلال الأمريكي للعراق، ما بين 35-40 ألف نسمة. وحسب معلومات دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية في آذار/ مارس 2008 فإن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين ما زالوا في العراق يبلغ نحو 15 ألف لاجئ.

وقد أشار موقع الحرية بتاريخ 2008/12/7، تحت عنوان "هكذا أعيد تهجير اللاجئين الفلسطينيين في العراق"، إلى أن مصادر فلسطينية كشفت النقاب عن آخر إحصائية تبين توزع اللاجئين الفلسطينيين في العراق في أكثر من 15 بلداً عربياً وأوروبياً. وقالت المصادر إن الكثير من اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وعلى ضوء ما تعرضوا له من اعتداءات على يد الميليشيات المحلية اضطروا إلى مغادرة منازلهم والبحث عن أماكن لجوء بديلة، وقد توزعوا على الشكل التالي: مخيم الوليد (2,000 لاجئ)، ومخيم التنف (800 لاجئ)، ومخيم الهول (450 لاجئاً)، وقبرص (1,600 لاجئ)، والسويد (800 لاجئ)، والبرازيل (140 لاجئاً)، وتشيلي (130 لاجئاً)، وأيسلندا (50 لاجئاً)، وأستراليا (150 لاجئاً)، وسويسرا (25 لاجئاً)، والهند (80 لاجئاً)، وماليزيا (30 لاجئاً)، وفرنسا (عائلة واحدة). وقد لجأت أعداد غير معروفة منهم إلى كل من النرويج والدانمارك وكندا وهولندا. أما داخل بغداد فما زال يقيم 10,750 لاجئاً فلسطينياً حسب آخر إحصائية.

بالتالي، وبناء على هذه المصادر فإن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين ما زالوا في العراق يقدر بحوالى 14 ألف لاجئ. وأشار المصدر نفسه إلى أنه سجل سقوط 300 شهيد فلسطيني من اللاجئين على يد الميليشيات المحلية في العراق[26]. فيما قدرت مصادر أخرى عدد الشهداء ما بين 500-850 شهيداً[27]. وقد قررت الحكومة الفلسطينية اعتماد من قتل في العراق من الفلسطينيين شهداء للشعب الفلسطيني.

وقد شهدت سنة 2008 حراكاً تجاه نقل عدد من الفلسطينيين العالقين على الحدود العراقية السورية، حيث وصل عدد الذين تمّ نقلهم إلى تشيلي، خلال سنة 2008، إلى 116 لاجئاً فلسطينياً، كما نُقِل إلى السويد، على أربع دفعات، خلال السنة نفسها 157 لاجئاً، وصلت آخر مجموعة منهم في 2008/11/3[28]. كما تعهدت أيسلندا بنقل ثلاثين لاجئاً من مخيم الوليد إلى أراضيها، بالإضافة إلى الاتفاق الموقّع بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة السودانية لاستضافة ألفي لاجئ فلسطيني من المقيمين في المخيمات على الحدود العراقية السورية.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن هذه الإجراءات المتعلقة بنقل أعداد محدودة من الفلسطينيين، الهاربين من جحيم القتل والتعذيب في العراق، إلى دول مثل تشيلي وأيسلندا والسويد وغيرها من الدول الغربية التي نظرت بإنسانية إلى أوضاع هؤلاء اللاجئين، إنما تثير مخاوف المراقبين لهذا الملف من توزيع اللاجئين الفلسطينيين على الدول الغربية، وتوطينهم هناك، وجعله نموذجاً لتطبيقه على نطاق أوسع لحل قضية اللاجئين؛ في الوقت الذي تغلق فيه البلدان العربية المجاورة لفلسطين في وجوههم.

وعلى المستوى السياسي العراقي قامت الحكومة العراقية في 2008/11/4، بإصدار قرار لتطبيق قانون اللجوء السياسي لسنة 1971 على اللاجئين الفلسطينيين، الذي يُخضِع اللاجئين الفلسطينيين لرقابة مديريتي الأمن والاستخبارات العسكرية، ويوكل لوزير الداخلية مهمة تعيين محل إقامة اللاجئ، وإصدار الأمر بإبعاده أو محاكمته إذا أخلّ بأمن الدولة أو مصالحها السياسية، والموافقة على مغادرته، أما إذا تجاوزت مدة الغياب عن الشهر فهو يحتاج إلى موافقة رئيس الجمهورية، وفق هذا القانون[29]. ومن جهة أخرى أصدرت الحكومة العراقية في 2008/11/26 قراراً منحت بموجبه الجنسية العراقية لأبناء الفلسطينيين المتزوجين من عراقيات.

وعلى ما يبدو فإننا متجهون نحو نوع من الاستقرار في أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق، ومن المتوقع استقرار أعدادهم على ما هي عليه، مع بعض الاستثناءات من محاولات الهجرة إلى الدول الغربية؛ خاصة بعد الانخفاض الملحوظ في مستوى العنف بشكل عام في العراق.

7. مقارنات عامة بين الفلسطينيين:

الجدول المقارن التالي يمثل ملخصاً لأهم المقارنات الرئيسة لبعض المؤشرات الديموغرافية بين الفلسطينيين لسنة 2007 (ما لم يذكر خلاف ذلك بين قوسين).

جدول 7/5: ملخص لبعض المؤشرات الديموغرافية للفلسطينيين حسب مكان الإقامة 2007[30]

المؤشر	الضفة الغربية	قطاع غزة	مجموع الضفة والقطاع	"إسرائيل"	الأردن	سورية	لبنان
نسبة الأفراد 15 عاماً فأقل %	41.3	48.3	44.1	40 (2008)	35.9	33.1	32.9
نسبة الأفراد 65 عاماً فأكثر %	3.4	2.7	3	3.1 (2008)	5.2	4.3	5.4
نسبة الإعالة (لكل مائة من الأفراد 15-64 عاماً)	80.9	104.1	89.1	77.9	84	59.7	62.1
نسبة الجنس (ذكر لكل مائة أنثى)	103.1	103	103	103.6 (2008)	-	100.4	98.4
معدل المواليد الخام (مولود لكل ألف من السكان)	31	38	33.6	27.3	-	29.3	21.8
معدل الوفاة الخام (حالة وفاة لكل ألف من السكان)	4.1	4	4.1	2.8	-	2.8 (2006)	-
معدل الخصوبة الكلي (مولود لكل امرأة)	4.2 (2006)	5.4 (2006)	4.6 (2006)	3.62	3.3	3.64	3
معدل الزيادة الطبيعية	2.7	3.4	3	2.51	-	2.65	-
متوسط حجم الأسرة (فرد لكل أسرة معيشية)	5.5	6.5	5.8	5	5.1	4.9	3.8 (2008)

ملاحظة: العلامة (–) تعني غير متوفر.

نسبة الإعالة للفلسطينيين حسب مكان الإقامة 2007

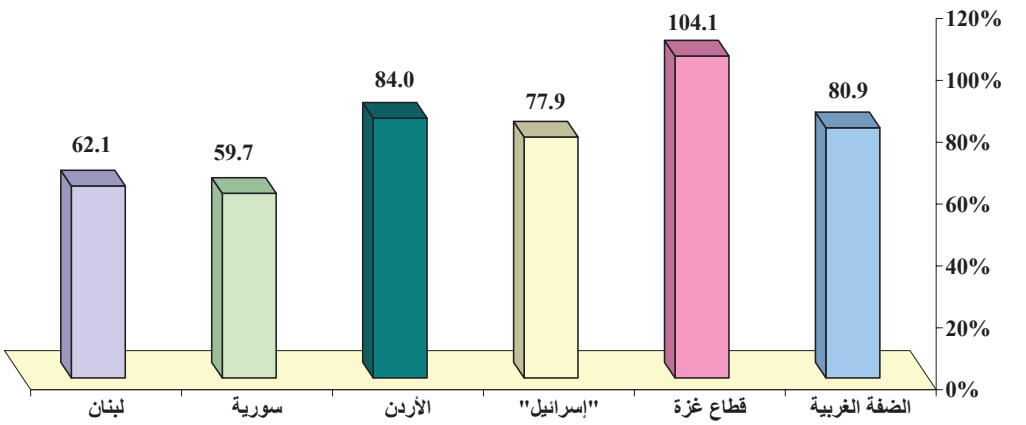

معدل المواليد الخام للفلسطينيين حسب مكان الإقامة 2007

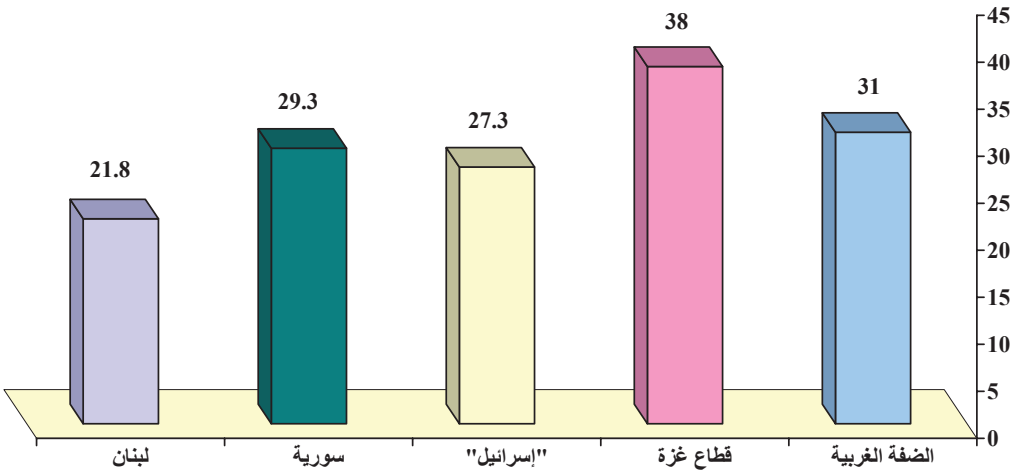

من خلال الجدول السابق، نلاحظ عدة أمور أهمها:

- إن معدلات المواليد الخام هي أعلى ما يكون في قطاع غزة والضفة الغربية، وأدناها في لبنان و"إسرائيل"، الأمر الذي يشكل ضغوطاً سكانية على قطاع غزة بالذات، وهي المنطقة الجغرافية ذاتها التي تبلغ كثافتها السكانية 3,881 فرداً لكل كم^2، والتي تعدّ الأعلى كثافة في العالم.
- إن معدلات الوفاة الخام بقيت مرتفعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بل وبالعكس فإنها ارتفعت مقارنة بمعدلات سنة 2006، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته وسياساته العنصرية المتعاقبة لعدة عقود، وخاصة عمليات القتل التي يمارسها.
- إن معدلات الزيادة الطبيعية (الفرق بين معدلات المواليد والوفيات) قد انخفضت في الضفة والقطاع، إلا أنها بقيت مرتفعة وخاصة في قطاع غزة.
- إن المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي، إلا أن توزيعه العمري يختلف حسب الإقامة اختلافاً واضحاً، حيث يتبين أن نسبة الأفراد 15 عاماً فما دون في قطاع غزة تشكل أعلى نسبة، تليه الضفة الغربية، غير أن نسبة الإعالة فيهما تظلّ نسبة عالية، وهو ما يضيف أعباء اقتصادية كبيرة على معيلي أفراد الأسر في الضفة والقطاع. بينما تشكل كل من سورية ولبنان أدنى نسبة إعالة، يرافق ذلك أن أعلى نسبة لكبار السن 65 عاماً فأكثر تتواجد في لبنان وأدنى نسبة في قطاع غزة.
- إن معدل المواليد الخام في سورية ولبنان قد اختلفت بصورة جوهرية، وازدادت عما كانت عليه التقديرات سنة 2006 نتيجة إجراء مسوح جديدة، حيث ارتفعت في سورية من 18

مولوداً لكل ألف من السكان سنة 2006، لتصبح 29.3 سنة 2007، بينما ارتفعت في لبنان من 16.3 مولوداً لكل ألف من السكان سنة 2006، لتصبح 21.8 سنة 2007.

- يلاحظ الانخفاض المستمر لمتوسط حجم الأسرة المعيشية في الضفة والقطاع مقارنة مع السنوات السابقة، إلا أن هذا المتوسط بقي الأعلى في قطاع غزة، حيث وصل إلى 6.5 فرداً للأسرة، بينما في الضفة الغربية 5.5 فقط، وأدنى مستوى له في لبنان وسورية.
- إن معدل الخصوبة الكلية يشهد انخفاضاً بطيئاً مقارنة مع السنوات السابقة، وخاصة في الضفة والقطاع، مع العلم أنه بالنسبة لسورية ولبنان فإن هذا المعدل قد ارتفع مقارنة بالأعوام السابقة، والذي قد يعزى لأسباب مرتبطة بالمنهجية الإحصائية لدى مصدر البيانات.

ثالثاً: اللاجئون الفلسطينيون

ظلّ تحديد أعداد اللاجئين الفلسطينيين بدقة، من المهام الصعبة التي تواجه الباحثين ومراكز الدراسات ومؤسسات الإحصاء. ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب سبق للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني أن تعرض لها. وأهمها تشتت الفلسطينيين في بقاع الأرض، ومعيشتهم تحت أنظمة حكم مختلفة تتعامل بأشكال متباينة معهم إحصائياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً، والأخطاء الشائعة الناتجة عن تحديد اللاجئين الفلسطينيين سنة 1948 فقط كلاجئين، ونسيان اللاجئين من الضفة والقطاع ممن يعيشون في الخارج ولا يتمكنون من العودة، وكذلك الأخطاء الناتجة عن احتساب أعداد اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الخارج فقط، دون الانتباه لأعداد اللاجئين المقيمين في الضفة والقطاع، ودون احتساب المهجَّرين من أراضيهم من أبناء الأرض المحتلة سنة 1948 والذين ما يزالون يقيمون في حدودها الجغرافية "إسرائيل". ثم إن التسجيل في سجلات وكالة الأونروا هو تسجيل اختياري، لمن يتقدم لها بتسجيل اسمه، بينما هناك أعداد هائلة من الفلسطينيين الذين لم يسجلوا أسماءهم لديها، إما بسبب عدم حاجتهم إليها، أو لإقامتهم في أماكن لا تقدم لهم فيها خدماتها، أو لأسباب سياسية... وغير ذلك.

وبغض النظر عن إحصائيات الأونروا، فإن هناك 5.5 مليون فلسطيني يقيمون في الخارج، و1.73 مليون من لاجئي الأرض المحتلة سنة 1948 يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ بالإضافة إلى نحو 150 ألف مُهجَّر فلسطيني يقيمون في الأرض المحتلة سنة 1948 نفسها. أي أن العدد الإجمالي للاجئين الفلسطينيين هو بحدود 7.4 مليون فلسطيني وهو ما يساوي نحو 70% من التعداد الكلي للشعب الفلسطيني البالغ 10.6 مليون في نهاية سنة 2008. وعلى الرغم من معرفتنا بأن هذه الأرقام تقديرية، وبأنه قد يكون هناك نوع من التكرار، بوجود أعداد من الفلسطينيين

المقيمين في الخارج، ممن خرجوا من الضفة والقطاع لأسباب مختلفة، ولديهم الهويات التي تمكنهم من العودة إليهما، إلا أن هذه التقديرات تظلّ أقرب بكثير إلى الدقة من الأرقام التي تقدمها الأونروا. ولذلك فإننا نأخذ أرقام الأونروا بكثير من التحفظ عندما يتعلق الأمر باللاجئين، وإن كانت تُعتبر في بعض الأحيان مؤشراً مهماً في أماكن محددة مثل قطاع غزة، والضفة الغربية وسورية.

والجدول التالي يقدم مؤشرات الأونروا لأعداد المسجلين لديها:

جدول 7/6: عدد اللاجئين الفلسطينيين من الأفراد والمواليد والعائلات المسجلين في الأونروا حسب المنطقة حتى 2008/12/31[31]

المنطقة	عدد الأفراد الكلي	عدد المواليد (2008/6/30)	متوسط حجم العائلة 2006	متوسط حجم العائلة (2008/6/30)	عدد العائلات (2008/6/30)	عدد المخيمات	عدد الأفراد في المخيمات	نسبة الأفراد المقيمين في المخيمات 2006	نسبة الأفراد المقيمين في المخيمات 2008
الضفة الغربية	762,820	8,510	4	3.8	196,894	19	193,370	%25.8	%25.3
قطاع غزة	1,073,303	24,972	4.6	4.5	233,825	8	495,006	%47	%46.1
لبنان	422,188	3,524	3.9	3.8	110,026	12	222,776	%52.9	%52.8
سورية	461,897	8,371	4.2	4.1	111,419	9	125,009	%26.6	%27.1
الأردن	1,951,603	26,389	5.1	5	387,992	10	337,571	%17.7	%17.3
المجموع	**4,671,811**	**71,766**	**4.6**	**4.4**	**1,040,156**	**58**	**1,373,732**	**%29.8**	**%29.4**

عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الأونروا حسب المنطقة حتى 2008/12/31

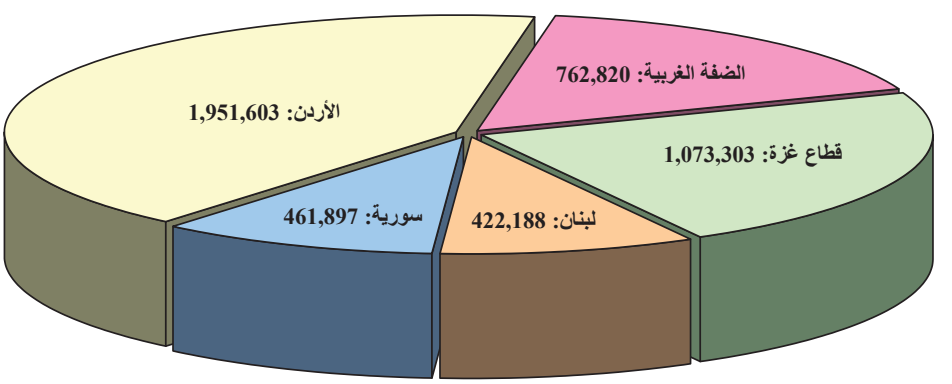

عدد الأفراد المقيمين في المخيمات والمسجلين في الأونروا حسب المنطقة حتى 2008/12/31

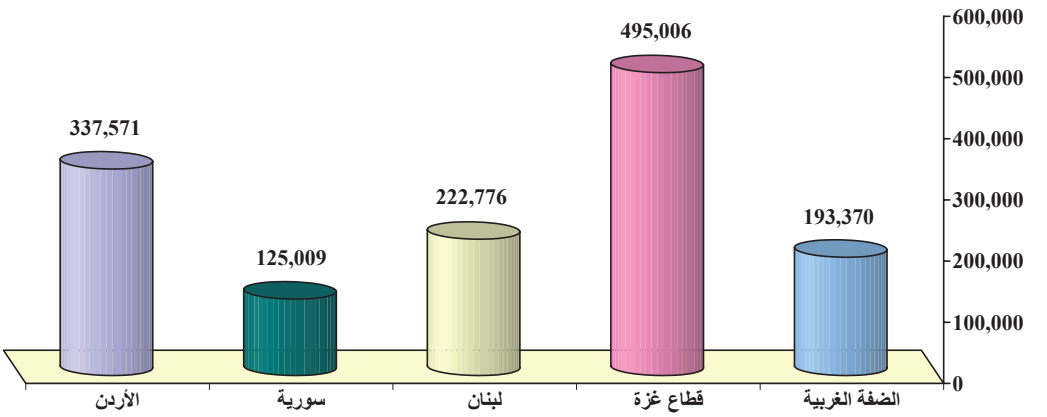

يلاحظ من الجدول السابق أن عدد اللاجئين المسجلين في مناطق عمليات الأونروا الخمسة حتى 2008/12/31 يقدر بحوالي 4.67 مليون نسمة، يقيم حوالي 41.8% منهم في الأردن، و39.3% منهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 (موزعين إلى 23% في قطاع غزة و16.3% في الضفة الغربية)، والباقي 19% مسجلون في سورية ولبنان.

ويلاحظ أن نسبة القاطنين في المخيمات للاجئين الفلسطينيين بلغت 29.4% سنة 2008، وهي أقل بشكل طفيف عن النسبة في سنة 2006. كما يلاحظ أن نسبة القاطنين في المخيمات في لبنان وقطاع غزة هي أعلى مقارنة بباقي المناطق.

ويلاحظ أن متوسط حجم العائلة هنا لا يمثل في الواقع الأسر المعيشية (الأسرة الممتدة التي تعيش معاً في مكان واحد)، بل العائلة التي يخصص لها كرت (بطاقة) عائلية مستقلة. بالتالي لا غرابة أن يكون متوسط حجم العائلة أقل من متوسط حجم الأسرة المعيشية، ونلاحظ في جميع مناطق تواجد اللاجئين أن متوسط حجم العائلة يتناقص بشكل طفيف، حيث انخفض المتوسط العام من 4.6 فرداً لكل أسرة سنة 2006، ليصبح 4.4 فرداً لكل أسرة سنة 2008.

أما إذا نظرنا إلى عدد اللاجئين المسجلين خلال الـ 37 عاماً المحددة بالفترة 1970-2007، فسنجد أن عددهم كان مليون و425,219 لاجئاً مسجلاً في منتصف سنة 1970، وبلغ عددهم أربعة ملايين و618,141 لاجئاً مسجلاً في منتصف سنة 2008. وبالتالي يمكن حساب معدل النمو السنوي الثابت للسكان اللاجئين المسجلين خلال الفترة المذكورة؛ حيث وجد أنه يساوي 3.2% سنوياً، وباستخدام هذا المعدل، وبافتراض ثباته للمستقبل؛ لأنه محسوب لفترة طويلة جداً، فإن عدد اللاجئين المسجلين سيتضاعف خلال حوالي 22 عاماً. ونتيجة لثبات معدل النمو السنوي فإنه يمكن الوثوق بالمعدل السنوي 3.2% لتزايد اللاجئين الفلسطينيين في العالم.

رابعاً: اتجاهات النمو السكاني

لم تتغير المؤشرات الديموغرافية المتوفرة عن ما نشر في التقرير الاستراتجي 2007، حيث تعدّ الخصوبة والوفيات والهجرة المكونات والعناصر الأساسية للتغير والنمو السكاني في أي دولة أو منطقة. فمن ناحية الهجرة فإنها لا تؤثر على تقديرات مجموع السكان الفلسطينيين في العالم، بل تؤثر على توزيعهم المكاني ومكان إقامتهم، لذلك تنحصر العوامل المؤثرة على اتجاهات النمو السكاني الحقيقية على معدلات واتجاهات الخصوبة والوفيات للمجتمعات الفلسطينية في العالم.

تشير البيانات الصادرة عن الإحصاء الفلسطيني إلى أن معدلات الخصوبة في الضفة والقطاع قد انخفضت خلال العقد الأخير 1997-2007، حيث بلغ معدل الخصوبة الكلية 6.04 مولوداً بالاستناد إلى بيانات التعداد السكاني 1997 ثم أصبح 4.6 مولوداً سنة 2006[32].

أما على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، فيلاحظ أن هناك فروقاً ملحوظة في معدلات الخصوبة بينها، حيث تشير المصادر السابقة نفسها إلى أن معدل الخصوبة الكلية في الضفة الغربية قد انخفضت من 5.6 مولوداً سنة 1997 لتصبح 4.2 مولوداً سنة 2006، بينما انخفضت في قطاع غزة من 6.9 مولوداً إلى 5.4 مولوداً للفترة نفسها. أما معدلات الزيادة الطبيعية السنوية للسكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع فقد انخفضت من 3.8% سنة 1997 إلى 3% سنة 2007، رافق ذلك انخفاض في معدلات المواليد الخام من 42.7 مولوداً لكل ألف من السكان ليصبح 33.6 مولوداً لكل ألف من السكان خلال الفترة نفسها.

أما الفلسطينيون في العالم، الذين يقدر عددهم بحوالي 10.6 مليون نسمة نهاية سنة 2008، بينما كان يقدر عددهم بحوالي 10.35 مليون نسمة نهاية سنة 2007؛ فإن معدل النمو السنوي لهم يساوي 2.5%. بالتالي فإن معدل النمو السنوي 2.5% هو معدل وسطي يمكن استخدامه لتقدير عدد الفلسطينيين في العالم، مع اختلاف هذا المعدل من منطقة إلى أخرى. كما يتوقع أن يتضاعف السكان الفلسطينيون في العالم بناء على هذه الفرضية سنة 2036 ليصبح حوالي 21.2 مليون نسمة.

أما على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، وبافتراض أن صافي الهجرة هو صفر، فإن معدلات النمو السكاني السنوية قد انخفضت خلال الفترة 1997-2007 في الضفة الغربية من 3.6% إلى 2.53%، بينما انخفضت المؤشرات في قطاع غزة من 4.1% إلى 3.32% في الفترة نفسها.

هذا الأمر يمكننا من القول بأنه وعلى الرغم من تناقص معدلات النمو السكاني السنوية المتوقعة إلا أن هناك استمراراً لتزايد السكان والكثافة السكانية في قطاع غزة بصورة أكبر نسبياً منها في الضفة الغربية، بمعنى ازدياد نسبة السكان في قطاع غزة (على افتراض أن صافي الهجرة يساوي صفراً).

خامساً: الجدل حول تقدير عدد السكان الفلسطينيين داخل حدود فلسطين التاريخية

لم يكن الصراع الديموغرافي على الأرض الفلسطينية أكبر وأشد يوماً مما عليه الآن، فما من سياسة ولا حرب أو جدار يبنى أو منزل يهدم، ولا قانون أو تشريع إسرائيلي يُسنّ؛ إلا ووراءه العامل السكاني سواء أكان واضحاً أم مخفياً، ولا يوجد هناك محفل أمام الإعلام أو بالخفاء إلا ويحيك مؤامرات ديموغرافية على الشعب الفلسطيني بكل الوسائل، والتي قد يخفى عنا الكثير منها. ونذكر القارئ بالاطلاع على التقرير الاستراتيجي الفلسطيني للسنوات 2005، و2006، و2007، حيث تمّ إلقاء الضوء على بعض من هذه المؤامرات. فعدد السكان الفلسطينيين يشكل ما يسمى بـ"الخطر الديموغرافي"، ويستخدم إسرائيلياً باتجاهين؛ اتجاه يؤكد أن الفلسطينيين هم أقلية، وبالتالي فإن عليهم القبول بما تفرضه الأكثرية اليهودية أو الترحيل (الترانسفير) أو الإبادة. والاتجاه الثاني يقول إن الفلسطينيين يشكلون قنبلة ديموغرافية لا يمكن الانتظار حتى تنفجر، لذلك لا بدّ من استخدام كافة السبل الكفيلة بتشريد الفلسطينيين وتضييق سبل الحياة الاقتصادية والاجتماعية عليهم وعلى أبنائهم، وكلا الاتجاهين يلتقيان على الهدف نفسه.

تشير مجموعة من المعلومات، التي ينشرها موقع خاص بالمخابرات المركزية الأمريكية، إلى أن الإحصائيات السكانية أكدت تفوق الديموغرافيا الفلسطينية على أرض فلسطين التاريخية. حيث تبين أن عدد سكان "إسرائيل" في بداية أيار/ مايو 2008 قد بلغ سبعة ملايين و112,359 نسمة منهم خمسة ملايين و433,842 هم عدد اليهود، بينما يبلغ عدد المسلمين مليون و137,977 والمسيحيين 149,360، في حين أن عدد الدروز 113,798. ويشير الموقع إلى أن العدد الحقيقي لليهود في فلسطين التاريخية بما فيها المستوطنين في الضفة الغربية وشرقي القدس والجولان لا يتجاوز أربعة ملايين و733,842 نسمة. وفيما يخص الفلسطينيين داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن تعداد السكان وصل إلى أربعة ملايين و149,173 موزعين بين قطاع غزة بواقع مليون و537,269 ومليونين و611,904 في الضفة الغربية بما فيها القدس. لذلك وفي حال إضافة عدد العرب –مسلمين ومسيحيين ودروز– داخل "إسرائيل"، والذين يبلغ عددهم مليون و401,135 نسمة، يصبح تعداد الفلسطينيين على أرض فلسطين التاريخية خمسة ملايين و550,308 نسمة، وبهذا يكون التفوق السكاني لصالح الفلسطينيين على حساب اليهود[33].

ولأهمية المسألة الديموغرافية بالنسبة لـ"إسرائيل" فإن لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي طرحتها للنقاش بشكل علني وسري في سنة 2001. كما تناول مؤتمر هرتسليا Herzliya Conference هذه المسألة أكثر من مرة ووضعت مقترحات عديدة لمواجهتها[34].

ومن الواضح أن قضية التزايد السكاني العربي في الدولة العبرية تشكل هاجساً عند السياسيين الإسرائيليين، حيث سيطرت فكرة تحول "إسرائيل" إلى دولة ثنائية القومية على المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين خلال محادثات السلام في سنة 2008، فقد حذر رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت مما أسماه الواقع غير المحتمل المتمثل "بالدولة الواحدة ثنائية القومية"، ومن هذا المنطلق أعلن أولمرت عن تمسكه بحلّ الدولتين[35]. وفي السياق نفسه عدّ الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز الحديث عن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين انتحاراً ديموغرافياً وقال "إن عودة اللاجئين ستعني ألا تكون إسرائيل دولة يهودية"[36].

ومن خلال رصد التصريحات الإسرائيلية السياسية[37] والأكاديمية[38] والإجراءات العملية، لمواجهة التزايد السكاني العربي في فلسطين التاريخية بشكل عام، وفي الدولة العبرية بشكل خاص، تظهر مسألة تقليل التواجد العربي داخل "إسرائيل" أولوية ملحة، على المستوى السياسي الإسرائيلي، وهو ما طُرحَ بجدية، على مختلف التوجهات السياسية الإسرائيلية، بضرورة تبادل الأراضي ذات الكثافة السكانية العربية بأخرى ذات تواجد يهودي، أي المستوطنات في الضفة الغربية[39]، وهو ما تقوم به "إسرائيل" بشكل عملي من خلال بناء جدار الفصل العنصري.

ومن الواضح بعد تشكيل حكومة إسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو وانضمام الأحزاب اليمينية المتطرفة مثل "إسرائيل بيتنا" بزعامة أفيجدور ليبرمان، الداعي إلى ترحيل المواطنين العرب في "إسرائيل" من وطنهم، أن قضية يهودية الدولة ستأخذ حيزاً كبيراً من اهتمام هذه الحكومة، لذلك من المتوقع زيادة الإجراءات الإسرائيلية لتثبيت يهودية الدولة على المستوى السياسي؛ من خلال محاولة الحصول على اعتراف فلسطيني بـ"يهودية إسرائيل"، وعلى المستوى الاجتماعي والجغرافي، من خلال رفع معدل الهجرة اليهودية إلى "إسرائيل" أو التضييق على السكان العرب من خلال قانون المواطنة والجنسية العنصري الذي أقرّه الكنيست الإسرائيلي؛ والذي يعدّ خرقاً واضحاً لحقوق الأقليات التي نصّ عليها القانون الدولي والإنساني.

سادساً: الضغوط والإجراءات الإسرائيلية للتأثير على الحالة الديموغرافية الفلسطينية

ازدادت النبرة خلال العام الماضي حول ما يسمى بـ"يهودية إسرائيل"، وأصبح الحديث عن ذلك أمراً مألوفاً في الإعلام الإسرائيلي والعالمي المهتم بقضايا التسوية السلمية، وفي تصريحات قادة بعض الدول الكبرى مثل أمريكا وفرنسا. وأخذت تُطرح قضايا تتعلق بالوضع النهائي، ودور الأقلية العربية في "إسرائيل"، والإشارة من بعض قادة "إسرائيل" لطردهم إلى أراضي السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى المحاولات المستمرة لطردهم ومصادرة أراضيهم

أو منعهم من البناء على أرضهم، واتباع سياسة هدم البيوت بحجة عدم الترخيص، إضافة إلى تهميشهم وسلخهم عن شعبهم وأمتهم العربية والإسلامية، والقيام بكافة أشكال الضغوط والإجراءات، للتأثير على الحالة الديموغرافية الفلسطينية عبر الخط الأخضر.

إن التأثير على الحالة الديموغرافية عبر الخط الأخضر، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، يأخذ أشكالاً متعددة، وتبدع الحكومات والأحزاب الإسرائيلية وتتفنن في هذا المجال كثيراً. فمن هذه المجالات سياسة الإغلاق الداخلي، حيث كشف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية (أوتشا) أن معدلات البطالة في الضفة والقطاع منذ بدء الانتفاضة الثانية سنة 2000 ما زالت مرتفعة عما كانت عليه قبلها. وأرجع السبب في هذا المعدل إلى سياسات الإغلاق الداخلية والخارجية التي تبنتها "إسرائيل"، لافتاً النظر إلى أن سياسية الإغلاق الداخلية قيدت دخول العمال الفلسطينيين إلى "إسرائيل"، بالإضافة إلى القيود المفروضة على حركة الصادرات والواردات؛ مما أثر سلبياً على سوق العمل. وأوضح أن الإغلاق أدى إلى تراجع للاقتصاد وزيادة تكاليف النقل بجانب أعمال العنف بين "إسرائيل" والفلسطينيين، وذكر أن حوالي 1.3 مليون فلسطيني أي 34% من السكان يعانون من غياب الأمن الغذائي، بالإضافة إلى 12% معرضين لخطر غياب الأمن الغذائي[40].

وكما يتضح من بحث جديد أجراه الصحفي الإسرائيلي نداف شرغاي Nadav Shragai، أن حوالي 50 ألف فلسطيني انتقلوا في السنوات الأخيرة للسكن في الجانب الغربي من جدار الفصل في منطقة القدس. حيث انتقل فلسطينيون للسكن في أحياء فلسطينية مثل شعفاط، وبيت حنينا، والشيخ جراح، وسلوان، والبلدة القديمة؛ الأمر الذي زاد من الاكتظاظ السكاني، ومن رفع أجور المساكن. كما وصل فلسطينيون إلى أطراف أحياء يهودية، حيث اشتروا أو استأجروا منازل من يهود. أما أسباب هذه الهجرة فهي نتيجة التخوف من فقدان حقوق أو امتيازات، وسهولة الوصول إلى أماكن العمل والتي يتمتع بها سكان القدس لكونهم سكان دائمين في المدينة. ويعرض البحث إمكانية تحول أحياء يهودية في القدس الشرقية إلى أحياء حدودية في حال تقسيم المدينة، الأمر الذي سيؤدي إلى مغادرة آلاف من اليهود للمدينة[41].

وكشف تقرير لجريدة كريستيان ساينس مونيتور الأمريكية The Christian Science Monitor في 2008/6/10، أن "إسرائيل" تطرد العرب من بيوتهم في يافا؛ لإحلال اليهود المهاجرين محلهم. وذكرت أن حي العرب في المدينة قد تحول إلى حي يهودي خلال العقود القليلة الماضية أسوة بحي العجمي، حيث يُطل الحيان على البحر؛ مما يجعلهما مناطق مغرية للمهاجرين اليهود الجدد. ويشير التقرير أن "إسرائيل" أهملت الأحياء العربية في يافا على مدى 40 عاماً ولكنها الآن بدأت تولي اهتماماً كبيراً بهذه الأحياء التي تشهد نهضة عمرانية كبرى، حيث طردت السلطات الإسرائيلية أكثر من 500 أسرة عربية في هذا السياق خلال الأشهر القليلة الماضية[42].

وقال تقرير أصدرته منظمتان حقوقيتان إسرائيليتان، إن "إسرائيل" تنفذ خطوات لعزل قطاع غزة عن الضفة الغربية. وجاء في التقرير الذي أصدرته منظمتا بتسيلم وهموكيد – مركز الدفاع عن الفرد HaMoked - Center for the Defence of the Individual أن "إسرائيل تنفذ خطوات أحادية الجانب، بهدف تكريس واقع جديد من العزل بين السكان الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية".

وحذر التقرير من قيام السلطات الإسرائيلية بالمس بحقوق الإنسان الفلسطيني وبإمكانية تطبيق الفلسطينيين لحقهم في تقرير المصير، وشدد على أن "إسرائيل تحول فلسطينيين إلى متواجدين غير قانونيين في بيوتهم".

وأضاف التقرير أن:

> إسرائيل تعمل منذ بداية الانتفاضة الثانية، بطرق شتى، من أجل إنشاء حالة من العزل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتقسيم الفلسطينيين فيهما إلى مجموعتين سكانيتين منفصلتين. ووصلت هذه السياسة أوجها في العام الأخير من خلال مطالبة الفلسطينيين المسجلين بأنهم من سكان قطاع غزة بحيازة تصريح للتواجد في الضفة الغربية، وقيام السلطات الإسرائيلية بإبعادهم من الضفة إلى القطاع بذريعة أنهم متواجدون غير قانونيين في الضفة.

وقال التقرير إنه "بواسطة نظام التصاريح الجديد هذا تحول إسرائيل، بخطوة غير مسبوقة وتفتقر إلى سند قانوني، فلسطينيين من المناطق [المحتلة سنة 1967] إلى متواجدين غير قانونيين في بيوتهم". وأشار التقرير إلى أن السلطات الإسرائيلية بدأت، منذ شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، تطالب الفلسطينيين من سكان القطاع المتواجدين في الضفة بحيازة تصريح "تواجد في يهودا والسامرة"[43].

وقال تقرير أصدرته وحدة البحث والتوثيق في مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، إن طواقم الإحصاء التابعة لوزارة الداخلية الإسرائيلية، المكلفة بتنفيذ عملية الإحصاء الشامل للسكان، أنهت تمريناتها العملية والنظرية، ومن المتوقع أن تباشر بتنفيذ عملية الإحصاء بعد انتهاء الأعياد اليهودية، وفي فترة أقصاها مطلع كانون الثاني/ يناير 2009. وكانت مدينة القدس شهدت حالة من الإرباك والبلبلة، سادت أوساط المواطنين المقدسيين، بعد قيام طواقم وزارة الداخلية الإسرائيلية بمداهمة منازل المواطنين في أماكن متفرقة من المدينة المقدسة لإجراء ما وصف بأنه عملية إحصاء عشوائي للفلسطينيين في المدينة.

واستبعد تقرير مركز القدس خروج الإحصاء عن نطاق تلك السياسات الإسرائيلية، التي يمكن إيجازها بالحصول على أرض أكثر وعرب أقل. ولا يستبعد أن يصب استغلال بيانات هذا الإحصاء في خدمة السياسات الإسرائيلية القاضية إلى الإبقاء على احتلال المدينة المقدسة، والإيغال في التنكر

للحقوق التاريخية للسكان الفلسطينيين الأصليين للمدينة، الذين كانوا يملكون كل شيء في المدينة، ولم يتواجد في قسمها الشرقي أي يهودي قبل الاحتلال، إلا أنه بعد سنة 1967، تمكنت "إسرائيل" من سلبهم حوالي 86% من أراضيهم، التي يستوطن فيها 180 ألف مستوطن يهودي وفقاً للكتاب الإحصائي السنوي للقدس لسنة 2007[44].

سابعاً: هجرة الفلسطينيين إلى الخارج ونزيف الأدمغة والكفاءات الفلسطينية

تشير النتائج الأساسية لمسح هجرة العمالة الفلسطينية في تجمعات رام الله والبيرة وبيتونيا، 2008، إلى أن توجهات الفلسطينيين المقيمين في هذه التجمعات تميل نحو الهجرة إلى الخارج، وهي بشكل عام تعكس أنماط الهجرة في الضفة والقطاع، حيث تبين أن نسبة الأفراد الذين يفكرون بالهجرة إلى خارج الضفة الغربية وقطاع غزة وأعمارهم 15 عاماً فأكثر قد بلغت 7.3% (ذكور 63.8%، وإناث 36.2%)، منهم 55.7% عاملون مقابل 15.9% عاطلون عن العمل. وحسب الحالة الزواجية، فقد بلغت نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج 43.7%، مقابل 53.8% متزوجين، وحول الدول التي يفضلون الهجرة إليها، فقد فضل نصف الذين يفكرون بالهجرة إلى الخارج بالهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، تليها دول الخليج العربي ثم أوروبا وبنسبة 14.1% و13.1% على التوالي، وحول الأسباب التي دفعتهم للتفكير بالهجرة جاءت الأسباب المتعلقة بتحسين الوضع المادي في الدرجة الأولى وبنسبة 72.9% من إجمالي الذين يفكرون بالهجرة، تليها الأسباب المتعلقة بالوضع السياسي والأمني السائد وبنسبة 21.1%[45].

وحول الهجرة الدولية فقد أظهرت النتائج أن هناك ما نسبته 10% من الأسر هاجر منها فرد واحد على الأقل إلى خارج الضفة والقطاع، وتوزعوا حسب الجنس بواقع 80.4% للذكور مقابل 19.6% للإناث، ومن الملاحظ أن نحو نصف المهاجرين للخارج كانوا من الشباب إذ بلغت نسبة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم 15-29 عاماً 48.6%، كما هاجر نحو ثلثي المهاجرين (65.9%) خلال الفترة 2000-2008، توجه معظم المهاجرين نحو الولايات المتحدة الأمريكية بما نسبته 71% من إجمالي المهاجرين خارج الضفة والقطاع ثم الأردن (6.5%)، وحول أسباب الهجرة إلى الخارج كانت الأسباب المتعلقة بتحسين الوضع المالي وبنسبة 52.9% في المرتبة الأولى يليها الدراسة والبحث العلمي بنسبة 23.2%.

ورغم أن حجم هذه الظاهرة لم يصل ليصبح خطراً كبيراً على الوضع الديموغرافي الفلسطيني الداخلي إلا أنه لا يمكن غض الطرف عنها، بهدف التوعية بمخاطرها وللحد من آثارها المستقبلية

السلبية في المنطقة، ولا بدّ للمخطط الفلسطيني القيام باتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بمنع هذه الظاهرة أو الحدّ من آثارها ومعالجة أسبابها. مع العلم أيضاً أن الفلسطينيين الذين يغادرون للخارج غالباً ما يعودون ويستقرون في أرضهم.

أما عن أسباب هذه الحركة أو الهجرة السكانية فبالإضافة للإجراءات الإسرائيلية القمعية خلال سنوات انتفاضة الأقصى السبع الماضية، رافقها في السنتين الأخيرتين 2006-2007، فرض الحصار على الشعب الفلسطيني والاختلافات السياسية الفلسطينية الداخلية بين الإخوة، وشبه القطيعة بين جناحي الوطن، والحصار الخانق على قطاع غزة، إضافة لعوامل تتعلق بالبحث عن عمل أو الحصول على الأمن المعدوم في ظلّ الاحتلال، وضمن ضغوط دولية خارجية بهدف إيجاد الفتنة الداخلية المفتعلة بين الأشقاء، بحيث يعطى العدو الصهيوني ومن يحالفه بعض الذرائع الوهمية لاستمرار العدوان على الشعب الفلسطيني بكل أطيافه، وللتغطية على فشلهم في حل القضية الفلسطينية وفشل سياساتهم في المنطقة. إضافة للمماطلة في حقوق الشعب الفلسطيني، والاستمرار في الاحتلال ومصادرة الأراضي وتفريغ الأرض من سكانها.

ثامناً: فلسطينيو الخارج وحق العودة

لعله بعد القراءة المتأنية لما وصلت إليه المفاوضات خلال العشر سنوات السابقة، وما أسفرت عنه اللقاءات والاجتماعات والاتفاقيات التي أصبح عدّها صعباً، والتي أسفرت جميعها بل واختزلت بمؤتمر أنابوليس ورؤية بوش في حل الدولتين، دون سقف زمني ملزم لـ"إسرائيل" بإنهاء الاحتلال، وصدور قرار مجلس الأمن الأخير الذي أصبحت مرجعيته أنابوليس؛ أصبح من الواضح أن النتيجة هي إعطاء الغطاء لـ"إسرائيل" للاستمرار في تهويد فلسطين التاريخية كلها، بما فيها الأراضي المحتلة سنة 1967، وإلغاء الحديث عن القضايا الأساسية المتمثلة بحق العودة والقدس وإزالة المستوطنات. بل على العكس تضخمت وتسارعت عمليات الاستيطان وخاصة في القدس، واستمر العمل بسياسة هدم البيوت وببناء الجدار العنصري، الذي يقضم مزيداً من الأراضي، ويعزل السكان ويحدّ من حركتهم ووصولهم إلى أماكن عملهم.

وقد شهدت سنة 2008 مجموعة من الأنشطة والفعاليات التي أقامها فلسطينيو الخارج للتأكيد على تمسكهم بحقّ العودة. ومن أبرز تلك الفعاليات مؤتمر فلسطينيي أوروبا السادس، الذي انعقد في كوبنهاجن بالدانمارك في 2008/5/3، تحت شعار "ستون عاماً... وللعودة أقرب"، بمشاركة نحو سبعة آلاف فلسطيني[46]. وأكدت الكلمات التي أُلقيت خلال المؤتمر على التمسك بحقّ العودة،

حيث أعرب ماجد الزير رئيس المؤتمر ومدير مركز العودة الفلسطيني في لندن عن اعتقاده بأن الفلسطينيين "أقرب لتحقيق إرادتهم في العودة لفلسطين والخلاص من الاحتلال"، مشدداً على ضرورة إشراك الفلسطينيين اللاجئين في أوروبا وخارجها في صنع القرار الفلسطيني[47]. كما أكد أمير مخول، المدير العام لاتحاد الجمعيات العربية (اتجاه)، أن "العودة مشروعنا (الشعب الفلسطيني أينما كان) ولن نتنازل عنه"[48]. وشددّ مركز العدالة الفلسطيني بالسويد أن الشتات الفلسطيني في أوروبا بات يدرك أنه أقرب للعودة، حسبما قال القيادي في المركز سمير الجريسي في كلمته، مضيفاً أن الشعب الفلسطيني نجح في اختبار البقاء، وتمكّن من الحفاظ على قضيته العادلة، مستعصياً على كل المراهنات والمساومات والمخططات[49].

كما عُقد في دمشق الملتقى العربي الدولي لحق العودة، خلال الفترة 23-2008/11/24، تحت شعار "العودة حق"، بمشاركة أكثر من 4,500 شخصية، قدموا من 54 دولة تتوزع على خمس قارات. وتضمن الملتقى كلمات لشخصيات فلسطينية بارزة أمثال فاروق قدومي وخالد مشعل والعديد من الساسة والمفكرين والعلماء. وأقيمت ورش عمل وندوات غطت الجوانب المختلفة لحق العودة. وأصدر الملتقى في ختامه "إعلان دمشق العالمي للدفاع عن حق العودة للفلسطينيين"، والذي تضمّن دعوة إلى تفعيل الآليات والوسائل السياسية والقانونية والاقتصادية والإعلامية للدفاع عن حق العودة ونشر ثقافتها، كما دعا جميع المؤسسات والمنظمات والهيئات إلى تنسيق جهودها وحشد كل الطاقات لتحقيق إجماع عالمي لتطبيق حق العودة[50].

كما وقع الرئيس محمود عباس على وثيقة ملزمة بالتمسك بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، على ملصق كبير يحمل نصّ الوثيقة: "لا بدّ من أن نعود إلى الوطن"، والتي جاء فيها "نعاهد أمتنا وشعبنا أن نظل متمسكين بحق العودة إلى ديارنا، محددين الهدف، نسير بخطى ثابتة معلنين أن أي اتفاق لا يتضمن حقوقنا السياسية والمعنوية والمادية هو اتفاق باطل، وغير ملزم لشعبنا، ويجب مقاومته والتصدي له بحزم"[51].

كما أكد الفلسطينيون في أوروبا، في وثيقة أصدروها بمناسبة مرور ستة عقود على النكبة الفلسطينية، أنهم أصبحوا أقرب لتحقيق حقهم في العودة إلى أرضهم وديارهم التي هجِّروا منها سنة 1948، وأنهم يواصلون التشبّث بحق العودة. كما أنهم طالبوا المجتمع الدولي تمكين أبناء الشعب الفلسطيني أينما كانوا من العودة إلى أرضهم وديارهم التي هُجِّروا منها قسراً، مع التعويض عن كافة الخسائر والأضرار المعنوية والمادية التي لحقت بهم وبأجيالهم جراء ذلك[52].

وأجرت قناة الجزيرة الفضائية عدة استطلاعات، منها استطلاعين لهما علاقة بالعودة، حيث أظهر الاستطلاع الأول أن 88.3% من المشاركين لا يؤيدون إسقاط حق العودة مقابل إقامة دولة فلسطينية على أراضي 1967. أما الاستطلاع الثاني فأظهر أن 85.6% لا يقبلون بفكرة التجنس والتعويض المالي مقابل التنازل عن حق العودة.

خاتمة

من الواضح أن معدل النمو السكاني الفلسطيني في حالة تراجع مستمرة عما كان عليه في سنة 1997، وهو ما نلحظه من خلال انخفاض معدل الخصوبة للمرأة الفلسطينية، ومن خلال ارتفاع نسبة الفئة العمرية التي تتراوح بين 15-65 عاماً، وانخفاض الفئة العمرية ما دون 14 عاماً.

ويعدّ النمو السكاني الفلسطيني أحد أبرز محددات الصراع العربي الإسرائيلي، إذ لم تُخفِ المؤسسة الرسمية الإسرائيلية تخوفها من النمو السكاني الفلسطيني، ليس فقط داخل الدولة العبرية، بل أيضاً في الضفة الغربية وقطاع غزة. لذلك شهدت سنة 2008، محاولات إسرائيلية للترويج للوطن البديل. كما أبدت الشخصيات السياسية والدينية تخوفها من تناقص عدد المهاجرين اليهود لـ"إسرائيل"، مما يؤثر على التوازن الديموغرافي لصالح الفلسطينيين.

وعلى ما يبدو فإن المفاوض الإسرائيلي قد أدرك حجم الخطر الذي يتهدده جراء النمو السكاني، فقام بإجراءات وقائية للحيلولة دون التأثير عليه ديموغرافياً، كما طرح مسألة تبادل الأراضي للتخلص من الفلسطينيين المتواجدين داخل الدولة العبرية. إلا أن جميع المؤشرات تؤكد على أن السنوات القليلة القادمة ستشهد تفوقاً ديموغرافياً لصالح الفلسطينيين في فلسطين التاريخية.

هوامش الفصل السابع

[1] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شبانة رئيس الإحصاء الفلسطيني يستعرض حصاد 2008، 2008/12/31، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/end2008.pdf

[2] تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن نسبة اللاجئين إلى عدد السكان في الضفة والقطاع هي 44.6%، غير أننا اضطررنا لوضع النسبة 44.8% لتتوافق مع معطيات الجهاز نفسه حول نسب اللاجئين المذكورة بشكل منفصل في كل من الضفة (30.9%) والقطاع (67.7%).

[3] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شبانة رئيس الإحصاء الفلسطيني يستعرض حصاد 2008.

[4] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "9"** (رام الله، فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2008)، ص 231، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1526.pdf

[5] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رئيس الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية 2007، 2008/9/1، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/census_westbank_2007.pdf

[6] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رئيس الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج النهائية للتعداد العام 2007 في قطاع غزة، 2009/2/15، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/gaza_census.pdf

[7] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شبانة رئيس الإحصاء الفلسطيني يستعرض حصاد 2008.

[8] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رئيس الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية 2007؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رئيس الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج النهائية للتعداد العام 2007 في قطاع غزة.

[9] المرجع نفسه.

[10] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رئيس الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية 2007.

[11] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رئيس الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية 2007؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رئيس الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج النهائية للتعداد العام 2007 في قطاع غزة.

[12] المرجع نفسه.

[13] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رئيس الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية 2007.

[14] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "9"**.

[15] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت–2007: النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية – ملخص (السكان والمساكن)** (رام الله – فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آب/ أغسطس 2008)؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت–2007: المؤشرات الأساسية حسب نوع التجمع السكاني** (رام الله – فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الثاني/ يناير 2009).

[16] **المراجع نفسها**.

[17] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نشرة إحصائية خاصة بمناسبة الذكرى السنوية الحادية والستين لنكبة فلسطين، 2009/5/13، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/nakba_61.pdf

[18] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شبانة رئيس الإحصاء الفلسطيني يستعرض حصاد 2008؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "9"**.

[19] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شبانة رئيس الإحصاء الفلسطيني يستعرض حصاد 2008.

[20] انظر: http://www.un.org/unrwa/arabic/PublicStat/pdf/uif-18.pdf؛
و http://www.un.org/unrwa/arabic/PublicStat/pdf/uif-16.pdf؛
و http://www.un.org/unrwa/arabic/Refugees/pdf/TABLE1.PDF

[21] انظر: المرجع نفسه.

[22] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شبانة رئيس الإحصاء الفلسطيني يستعرض حصاد 2008؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "9"**.

[23] انظر: http://www.un.org/unrwa/arabic/PublicStat/pdf/uif-18.pdf؛
و http://www.un.org/unrwa/arabic/PublicStat/pdf/uif-16.pdf؛
و http://www.un.org/unrwa/arabic/Refugees/pdf/TABLE1.PDF
[24] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "9"**.
[25] **المرجع نفسه**.
[26] مجلة الحرية الإلكترونية، 2008/12/13.
[27] **الحياة الجديدة**، 2008/3/23؛ مجلة **فلسطين المسلمة**، بيروت، آذار/ مارس 2008، انظر:
http://www.fm-m.com/2008/Mar2008/story23.htm
[28] **الخليج**، 2008/11/4.
[29] نقولا ناصر، لماذا زار عباس بغداد؟!، شبكة الإنترنت للإعلام العربي (أمين)، انظر:
http://www.amin.org/articles.php?t=opinion&id=6015
[30] الجدول من تجميع الباحث، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شبانة رئيس الإحصاء الفلسطيني يستعرض حصاد 2008؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "9"**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت–2007: النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية – ملخص (السكان والمساكن)**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رئيس الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية 2007؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رئيس الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج النهائية للتعداد العام 2007 في قطاع غزة.
[31] انظر: http://www.un.org/unrwa/arabic/PublicStat/pdf/uif-18.pdf؛
و http://www.un.org/unrwa/arabic/Refugees/pdf/TABLE1.PDF
[32] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شبانة رئيس الإحصاء الفلسطيني يستعرض حصاد 2008.
[33] جريدة **فلسطين**، 2008/5/21.
[34] فايز رشيد، تقرير تحليلي: مؤتمرات هرتسيليا، **الشرق**، الدوحة، 2008/1/28.
[35] عرب48، 2008/4/9، انظر: http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=6&id=53293
[36] **الشرق الأوسط**، 2008/4/10.
[37] انظر تصريحات ليفني حول طرد السكان العرب من "إسرائيل"، **السفير**، 2008/12/12.
[38] انظر دراسة أرنون سوفر بعنوان "دولة تل أبيب تهديد لإسرائيل"، الجزيرة.نت، 2008/6/21، في:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/32FF394A-77E4-413E-ACEF-41C6EE950120.htm
[39] حوار مع أفيجدور ليبرمان، **الحياة الجديدة**، 2008/1/19.
[40] جريدة إيلاف، 2008/4/23.
[41] وكالة سما، 2008/5/22.
[42] **عكاظ**، 2008/6/11.
[43] B'Tselem and HAMOKED, Separated Entities: Israel Divides Palestinian Population of West Bank and Gaza Strip, September 2008, in:
http://www.btselem.org/Download/200809_Separated_Entities_Eng.pdfparatedDefence of the Individual
[44] مركز باحث للدراسات، 2008/10/17.
[45] بيان صحفي حول النتائج الأساسية لمسح هجرة العمالة الفلسطينية إلى تجمعات رام الله والبيرة وبيتونيا، 2008.
[46] بي بي سي، 2008/5/6.
[47] بي بي سي، 2008/5/4.
[48] قدس برس، 2008/5/3.
[49] قدس برس، 2008/5/5.
[50] الجزيرة.نت، 2008/11/25.
[51] **الحياة**، 2008/5/14.
[52] جريدة **فلسطين**، 2008/5/16.

The Palestinian Strategic Report 2008

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، والذي يصدر للعام الرابع على التوالي. وهو تقرير سنوي يهدف إلى متابعة الشأن الفلسطيني بالرصد والاستقراء والتحليل. ويغطي التقرير الأوضاع السياسية الداخلية، والوضع الإسرائيلي، وعلاقات التسوية والصراع مع "إسرائيل"، ويعالج المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية. كما يناقش الجوانب المتعلقة بالأرض والمقدسات والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية.

يتميز التقرير بأن معلوماته محدثة حتى نهاية 2008، وأنه قد قام بإعداده ومراجعته نخبة متميزة من الأساتذة المتخصصين.

وعلى الرغم من سخونة العديد من المواضيع وحساسيتها، فإن مركز الزيتونة حرص على الالتزام بخطه في إصدار الدراسات والأبحاث الرصينة، وفق أفضل المعايير العلمية والمهنية. ويأمل المركز أن يكون هذا التقرير إضافة جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن صالح

ISBN 978-9953-500-75-1

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net